التربية على حقوق الإنسان واقع وآفاق

أ.د/ سيف الدين محمد البلعاوي*

ABSTRACT

Education and Human Rights

Such research aims to acquaint with the importance of "education of human rights " through family, from kindergarten to university) social, national and international levels, so It's important is show the necessity and the role of education. The research was divided into three chapter, the first in human rights in the higher education institution in Palestinian and Arabian universities. The second research is "non-government organization role in education if human rights ". The third one is "hindrances and obstructs of development of human rights education " At the end, group of recommendations were mentioned to be adopted in education field or in education of human rights.

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهمية التربية إلى حقوق الإنسان وذلك على أكثر من صعيد، على الصعيد العائلي (الأسري) على الصعيد التعليمي (من رياض الأطفال إلى الجامعة وكذلك على الصعيد الاجتماعي ، والوطني العالمي. فكان بيان أهمية التربية والتعليم ودورها في تنمية احترام حقوق الإنسان في المقدمة . ثم معنى التربية وبيان أهميتها بصفة عامة في المبحث التمهيدي ، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث ، الأول ، حول حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي . في الجامعات الفلسطينية وفي غيرها من الجامعات العربية ، وفي المبحث الثاني ، عن دول المنظمات غير الحكومية في مجال التربية على حقوق الإنسان ، في مجالات التثقيف ، والتوعية ، والإرشاد، وفي المبحث الثالث.

تناولت الدراسة المعوقات التي تقف أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان . وهي متعددة منها معوقات فكرية ، وأيديولوجية ، ومنها أيضا معوقات تربوية وأكاديمية ، وكذلك معوقات سياسية وقانونية واجتماعية – وقد تم في الخير الإشارة إلى مجموعة من التوصيات الواجبة الأخذ بها ، سواء في مجال التربية على العموم ، أو في مجال التربية على حقوق الإنسان .

---

* أستاذ القانون بجامعة القدس المفتوحة– غزة.

مقدمة :

لقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 م بأهمية التربية والتعليم ودورهما في تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات لأساسية كما نصت على ذلك المادة 26 من الإعلان ، ومنذ البدء أوصت الجمعية العامة ، حكومات البلدان الأعضاء بنشر نص الإعلان كاملاً وتوزيعه لتدريسه في كافة المؤسسات التعليمية ومنذ عام 1974 م شهدت نشاطات منظمة اليونسكو في مجال التربية على حقوق الإنسان دفعاً جديداً ، وذلك باعتماد توصية حول التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلم الدولي من جهة ومن أجل التربية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جهة أخرى " من قبل مؤتمرها العام ، وقد عرفت تلك التوصية " بتوصية سنة 1974م والتي تم تطبيقها عل كافة أشكال التربية ومراحلها ، كما أن المؤتمر الدولي حول التعليم والإعلان والتوثيق في مجال حقوق الإنسان المنعقد بمالطا عام 1987 م قد أكد وبعد مرور تسع سنوات على المؤتمر الدولي لتدريس حقوق الإنسان (فياتا 1987م) على أهمية دعم التربية على حقوق الإنسان بين شعوب العالم في إطار من التنسيق والتشاور .

ويلاحظ أن مفهوم التربية لدى علماء الاجتماع أوسع وأشمل من مفهوم التعليم . فالتربية يقصد بها النمو الشامل للفرد جسمياً وعقلياً ونفسياً وروحياً ، والتربية ذلك الفن الذي يوقظ ويزرع وينمي مكونات الثقافة عند كل فرد في المجتمع الذي تظله ثقافةُ ما حسب إمكانيات الفرد وقدراته .

والتربية أيضاً هي المهارات التي تعمد على نقل وحفظ ثم زرع هذه المكونات في خبرات من يرثونها ، وبسلاح التربية يحاول الإنسان منذ القدم أن يمكن نفسه في الأرض . وأن يمضي سنو حياته في أمن وسعادة وغني عن البيان أن تربية الطفل تحتل

المقام الأول وبدونها لا يمكن أن تكون هناك عملية تنموية حقيقية، ولقد أثبتت البحوث النفسية والتربية الحديثة أهمية نمو شخصية الطفل من جميع جوانبها ، فهو في عالم التربية كالشمس التي من حولها تدور نظم ومناهج وأساليب التربية والتعليم . وأصبح الطفل المتعلم وحده في مبادئ التربية والتعليم مركز الجاذبية وإذا كان للأباء والمسئولين عن تربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة تأثيرهم في تكوين النظرة العالمية الأولى لدى الأطفال ، فإن لمعلمي المدارس دورا أساسيا في تكوين الاتجاه الإنساني للطلاب واحترامهم للسلام وحقوق الإنسان ، ومن ثم يقع على عاتقهم مسؤولية خاصة في هذا المجال .وخصوصا ليس فقط في تنمية حصيلتهم من الحقائق والمهارات الأساسية فحسب وإنما أيضا في حاستهم الثقافية وشعورهم بالمسؤولية المدنية والإنسانية . وتبعا لذلك يتعين على المعلمين أن يدركوا تأثير اتجاهاتهم وعلمهم على الطلاب . وأن يحاولوا أن يغرسوا كراهية القوالب الفكرية الجامدة ، وينمو لديهم النظرة العريضة في التحيز نحو العالم وشعوبه ،وعليهم أن يدركوا أن صور التأمل ليس بالأمور غير العادية والتي يكون التغلب عليها عسيرا .

بعد هذه المقدمة نود أن يتضمن بحثنا الموضوعات التالية :

مبحث تمهيدي حول معنى التربية وبيان أهميتها ، وفي المبحث الأول عن واقع التربية على حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي في الوطن . وفي المبحث الثاني عن دور المنظمات العربية غير الحكومية في تعزيز مفهوم التربية على حقوق الإنسان . وفي المبحث الثالث عن المعوقات أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان .

المبحث التمهيدي

" معنى التربية وبيان أهميتها "

يعرف القاصي والداني أن التربية عملية قديمة قدم الإنسان على وجه الأرض .

كانت ولا تزال وستبقى من الأمور الضرورية لاستمرار الحياة البشرية كما أنها لم تكن وليدة يوم أو شهر أو سنة ولكنها تراكمات من الخبرات والآمال مارستها الأجيال المتلاحقة ورضيت عنها الشعوب ، وبواسطتها نمت وتقدمت ومنذ أن بزغ فجر التاريخ وأهل الفكر يبحثون بجدية عن أفضل السبل للحياة الإنسانية السامية لتحقيق بقائهم واستمرار ورقي نظمهم ، وقيمهم ، ومبادئهم ، وقوانينهم وأيضاً أفكارهم ونتاج عقولهم لغايات زرعها في عقول الأجيال واستمراريتها، ولم يكن ذلك عشوئياً في أي وقت من الأوقات ، بل كان وسيبقى مرسوماً ومخططاً له ومنظماً كما يريده الكبار للصغار ، وكما يمليه الواجب وتقره الجماعات ضمن قيم ونظم موضوعية .

والإنسان عندما يصل إلى شيء معين ومحدد ويعتبره الأفضل والأسمى نقول أنَّه وصل إلى هدفه المنشود ، والهدف التربوي بهذه الحالة هو السلوك الأسمى الذي يريد الإنسان أن يصل إليه ؛ لأنه الأفضل لصالحه أو صالح المجتمع الذي يتعامل معه .

وإذا كانت التربية تختلف في أغراضها ومعانيها باختلاف الأمم والعلماء وفلسفاتهم في الحياة فإنها لا تخرج عن كونها عملية تكيف مع تراث المجتمع ، وليعيش الفرد منسجماً مع من حوله من الأفراد فتاريخياً لم تكن وظيفة التربية عند الصين القديمة وفيلسوفهم كونفوشيوس (551–478) إلا المحافظة على التعليمات التي وضعها ذلك الفيلسوف بهدف تعريف الفرد على الصراط الواجب الحاوي لجميع أعمال الحياة وعلاقة هذه الأعمال بعضها ببعض التي هي العادات والتقاليد والنظم ، التي جاءت كنعم من الآلهة والسماء ، والتي تستلزم السير عليها والعمل بها أما عصر الفلاسفة اليونان فقد كان بحق عصراً تربوياً متجدداً ، فسقراط الفيلسوف الأول (470–339 ق.م) الذي اعتمد طريقة السؤال والجواب كان يبدأ بتشكيك التلاميذ بمعلوماتهم ، ساعياً عن طريق المنافسة للوصول إلى الحقيقة ومن ثم اليقين والعلم الصحيح ، فكان أول من

استخدم طريقة الحوار في العملية التعليمية للوصول إلى الحقيقة ومن ثم اليقين والعلم الصحيح ، فكان أول طريقة الحوار في العملية التعليمية لأنه كان معلماً ، أما تلميذه أفلاطون (427–347 ق.م) الحكيم الفيلسوف فقد كان يرى أن التربية تعني الإضفاء على الجسم والنفس كل جمال وكمال ممكنين ، لذلك تحتاج العملية التربوية إلى تدريب ومتابعة وجهد كي تصل إلى أعلى مراتب الرقي الفكري والكمال العقلي ... ومع مرور العصور دارت العملية التربوية في فلك الديانات السماوية الثلاث :(اليهودية ، والمسيحية ، والإسلامية) ، أو في فلك المعتقدات الإنسانية ، والفلسفة والفكر التربوي ، إلى أن جاء عصر النهضة في أوائل القرن الرابع عشر وامتد حتى القرن السادس عشر ، حيث سادت هذه الفترة ما يسمى التربية الإنسانية التي تركز على الجانب الفردي ، أي: الإنسان ككل في جسمه وعقله في ذوقه وعمله ، في تقلبه وإرادته إلى أن جاء القرن السابع عشر فاهتم الفلاسفة بالإحساس والنزعة الحسية بالإضافة إلى النزعة الروحية وظهرت بعد ذلك التربية الواقعية التي تبحث عن الحقيقة وعن مظاهر الحياة أما في القرن الثامن عشر فقد ظهرت الروح العلمانية بنزعتها النقدية الإصلاحية على يد فولتير (01994–1778) في بداية هذا القرن حتى ظهرت النزعة الطبيعية بعد منتصفه بزعيمها الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي جان جاك روسو (1712–1778) الذي كان يرى أن من واجب التربية أن تعتمد على تهيئة الفرصة الإنسانية كي ينمو الطفل على طبيعته انطلاقاً من ميوله واهتماماته واستعداداته الفطرية والعمل على مساعدتها وترقيتها لأنها الأقدر على توجيه الطفل) ، وفي بداية القرن التاسع عشر أخذت التربية منحى آخر إذ بدأ الاهتمام بها جلياً أكثر فأكثر فأصبحت علماً مستقلاً لا تخضع لتأملات فلسفية ولا تخص بعض رجال الدين إذا سارت على النهج العلمي ، وأضحت مادة علمية يؤلف فيها الكتب المتخصصة ومع بداية القرن العشرين ظهرت نظريات وفلسفات تدعو إلى تغيير إطار المدرسة التقليدي (الصف والمعلم) والخروج عليه مبشرة بطريقة تعليمية تتم

خارج الجدران مستعينة في ذلك بالوسائل والمخترعات الحديثة ، مثل : الراديو والتلفزيون وآلات التسجيل ، والأفلام السينمائية والتعليم المبرمج ، والتعليم عن طريق أجهزة الحاسوب المتطورة ولم تعد تقتصر العملية التربوية على مراحل الطفولة أو المدارس أو غيرها ، بل أصبحت ذات صفة استمرارية عبر مراحل العمر كله وبدأت ما يسمى بالتربية الإنسانية المستمرة الدائمة والعامة لكل الأفراد في المجتمع تربية تشمل كل الجوانب الإنسانية ، والمكونات البيئية ، وما يحدث في المجتمع من تقدم علمي وتكنولوجي في كافة المجالات الصناعية والفكرية والاجتماعية ... فكان الاهتمام والعناية بأهمية التربية حيث خصصت لها المال والجهد ، وأعدت من أجلها الخبراء والمختصين وأصبحت تحتل مكانا لم تحتله في أي عهد من العهود فالأمم مهما صغرت أو عظمت ، ومهما كان نظامها معقدا أو بسيطا ، لا بد من السيطرة على تربية أجيالها فلا يجوز أن تدعها مهبا لأهواء البعض أو تركها للمصادفات والأمزجة فهي بحاجة إلى رقابة وتنسيق وتحديد فالأمم في العادة تحقق أغراضها وتحقق أهدافها ، وتصل إلى غاياتها عن طريق أهدافها التربوية التي تراها مناسبة لها لحياتها وتقدمها وتطورها وديمومتها .

لذلك فالتربية عملية ضرورية لكل من الفرد والمجتمع معا ، فضرورتها للإنسان الفرد تكون بالمحافظة على جنسه وتوجيه غرائزه وتنظيم عواطفه وتنمية ميوله . بما يتناسب وثقافة المجتمع الذي يعيش فيه ، وضرورتها للمجتمع تكون لمواجهة الحياة ومتطلباتها ، ورقي الأمة وتنظيم السلوك فيها من أجل العيش الملائم وتقدم الأمة وتطورها والإبقاء على كيانها وتراثها المتراكم عبر الأجيال .

ومن جهة أخرى تعتبر التربية عملية تكيف أو تفاعل الإنسان الفرد مع بيئته (الاجتماعية والثقافية والفكرية والعقائدية والنفسية والطبيعية) تكييفا سليما ومناسبا للمجتمع الذي يعيش فيه ، وبمعنى آخر يكون التكييف تعايشا مع الجماعة وتمثلا

للثقافة وخضوعاً للأنظمة وسيراً وفقاً للمعتقدات الصحيحة بما يرضي الجو العام السائد بين المجموعة البشرية التي تعيش في المحيط الاجتماعي المعين كي تصبح في النهاية التاج الذي نشكل به أنفسنا فنصبح أعضاء عاملين في مجتمعنا بسلوكنا الممارس والمرغوب من المحيطين حولنا ، وعندما نقول " إن تربيتنا هي نحن وما نقوم به من ممارسة سلوكية في سيرة حياتنا " فالإنسان عندما يصل إلى شيء معين ومحدد. ويعتبره الأفضل والأسمى ، نقول أنّه وصل إلى هدفه المنشود . والهدف التربوي بهذه الحالة هو سلوك أسمى يريد الإنسان الوصول إليه لأنه الأفضل لصالحه وصالح جماعته والناس الذين يتعامل معهم .

ويرى بعض العلماء أن ضرورة التربية وأهميتها تتحدد في كونها تقوم بما يلي :-

1- نقل الأنماط السلوكية للفرد من المجتمع .

2- نقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة للأجيال اللاحقة .

3- تعديل مكونات التراث الثقافي بإضافة ما يفيد وحذف ما لا يفيد .

4- تنمية الميول والاتجاهات والاهتمامات واكتساب الفرد خبرات اجتماعية ، نابعة من قيم ومعتقدات ، ونظم وعادات وتقاليد وسلوك الجماعة التي يعيش بينها .

5- اكتساب الفرد المهارات الوظيفية اللازمة والمعرفة العامة ، والمهارات الخاصة .

وهكذا نلاحظ أن للتربية أهمية كبيرة في حياة الأفراد ، كما أن لها أهمية لا تقل عنها للمجتمع ، فكلما ارتقي الإنسان وتقدمت وسائل الحضارة لديه احتاج للتربية أكثر فأكثر ، واحتاج إلى الواسطة التي تنقلها إلى الأفراد بشكل منظم ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق العملية التعليمية ، فهي تنمي الشخصية الإنسانية إلى أقصى درجة تسمح بها إمكاناتها واستعداداتها ، بحيث تصبح شخصية مبدعة خلاقة منتجة ومتطورة لذاتها ولمجتمعها ، ولبيتها من حولها .

والجدير بالذكر أنه في النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت في أوروبا وأمريكا

حركة سميت نفسها بحركة إصلاح التربية ، قامت كنتيجة طبيعية لما طرأ على المجتمعات البشرية من تفجر معرفي في كافة المجالات ، التقنية والثقافية والاجتماعية والصناعية والفكرية ، ونادت هذه الحركة بما يسمى بالتربية المتكاملة ، أو التربية التقدمية progressive وهي في جوهرها تعني التوفيق بين أهداف الفرد وأهداف المجتمع ، فتعمل على تفتح شخصية الفرد المتعلم وتنمية ميوله وتفجير طاقاته ، كما تعمل على الوفاء بحاجات المجتمع كما تقوم على مراعاة حاجات الإنسان المتعلم وفق ميوله الذاتية وإقامة علاقات وثيقة بينه وبين البيئة التي يعيش فيها . ويتضمن هذا النوع من التربية بعض المبادئ الأساسية والتي منها :

1- الاهتمام بكل ما يؤكد نمو المتعلم الطبيعي بحيث تؤمن له الجو الطبيعي الملائم للنمو الصحيح لشخصيته ،وذلك بالاهتمام بجميع الجوانب الانفعالية والعقلية والجسمية والاجتماعية الخاصة به وفقاً لحاجات هذا النمو .

2- التركيز على حل المشكلات أكثر من استيعاب المواد لمواجهة الحياة بنجاح ، وتخطي الصعاب فيها عندما يواجهها الفرد في مسيرته الحياتية - فالمعرفة الصحيحة التي تؤمن بها الفلسفة المتكاملة هي المعرفة التي تستخدم في التجارب ، ومواجهة المواقف الحياتية المتجددة بدلاً من حشو الدماغ بالمعلومات التي لا تجدي .

3- تشجيع التعاون أكثر من تشجيع التنافس ، فالإنسان اجتماعي بطبيعته ، فهو لا يشعر بالسعادة إلا حين يتصل بالآخرين وينمي معهم العلاقات السليمة الصحيحة ، فالمنافسة قد تولد الحقد أما التعاون فينمي الجانب الأسمى في الطبيعة البشرية .

4- تبني التربية الديمقراطية ، ويقول جون دوي في ذلك " إن الديمقراطية تمط من الحياة المشتركة والخبرات المتضامنة المتصلة .

5- التربية هي الحياة وليس إعداداً للحياة ويقول دوي في ذلك " المدرسة لست

مكاناً لتلقين المعلومات ، وتكوين عادات من أجل مستقبل بعيد ، إنما هي صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في البيئة الطبيعية ، ومن خلالها يتعلم الطفل العادات والقيم الخلقية عن طريق نشاطه وممارسته العملية

6- وأخيراً تهدف التربية المتكاملة إلى تنمية الشخصيات الإنسانية ذات الدلالة كهدف من خلال الديمقراطية الاجتماعية ، وتعود الإنسان التعليم الذاتي المستمر بالانفتاح على المجتمعات والثقافات الأخرى ، والاعتماد على النفس واتخاذ القرارات بحرية ومسؤولية .

وكما أشرنا سابقاً أن حال التربية ووظيفتها الأساسية - نقل التراث من أجل التكيف مع الحياة والاستمرار بها لما هو أفضل ، فإنه يمكن القول بأن التربية وإن كانت وجدت بوجود الإنسان على وجه الأرض فإن أول المربين هم الأباء والأمهات وكبار العائلة وزعماء القبيلة... ولكن هذه التربية لم تكن منظمة بوقت وببرامج محدودة ، وبمناهج تتناسب والسن والجنس ، والقدرة العقلية ، بل كانت التربية تقوم في أي وقت ، ومن أي فرد ممن سبق ذكرهم ، وكان هدفها التكيف مع الحياة فكانت رحلات الصيد وتعلم القنص من أداء الأفراد وكانت شئون التربية المنزلية تقدم للإناث في المنازل أو الأكواخ وقد يقوم كبير القبيلة أو شيخها بتعليم الصغار عادات وتقاليد الجماعة أو أن يقص عليهم قصص البطولة والإنجازات التي قام بها آباؤهم وأجدادهم ، وكانت وسيلة التربية في ذلك الوقت هي المحاكاة وتقليد الجماعة مع شيء من التوجيه والإرشاد ، وهذا النوع من التربية لم يكن يقوم بواسطة مؤسسة رسمية ، وبشكل مقصود ولكن بطريقة لا نظامية أو رسمية بمعنى أنها تربية تقوم من عدد من الأفراد وغير محدودة بزمان معين أو بمكان محدد أو موضوع أو منهاج خاص وعندما ظهرت التخصصات المختلفة وتشعبت الأعمال وازدادت المعلومات وتراكم التراث صار لابد من وجود مؤسسة تقوم بدور فعال في تنشئة الأجيال وأعمال التربية بما يناسب الحياة الجديدة ، فظهرت

المدرسة كمؤسسة مهمتها تنمية مجموعة من الوظائف الأساسية التي تحتاجها الجماعة والأفراد في المجتمع هذه المؤسسة الهامة في الحياة العامة وجدت من أجل أن تربي النشئ ، والذي يدير المدرسة يدير البلاد كما يقول بسمارك موحد ألمانيا : كما أن بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين ، وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية . والمدرسة إذن كما يعرفها علماء التربية "هي مؤسسة تربوية اجتماعية ، تنظمها اعتبارات سياسية ، واجتماعية ،واقتصادية لتحديد مسؤوليات الأفراد بطريقة معينة ، وبأسلوب محدد ، ولغرض مقصود ، لها تاريخها ومفرداتها اللغوية المتخصصة، ووظيفتها ورجالها ومجموعة من القواعد والترتيبات والإجراءات الخاصة بها " .

وهكذا يمكن القول إن التربية اللانظاميه أو اللارسميه عرفت أولا وعندما تعقدت أمور الحياة واتسعت مجالاتها ، وتشعبت فروعها وتزايدت أعباؤها ، وصار الإنسان الفرد (غير المتخصص) غير قادر على معرفة كل شيء في هذه الحياة كان لابد من وجود من يعطي ويعلم هذه التخصصات والثقافة المتراكمة فجاءت التربية الرسمية النظامية المدرسية ، فكلا النوعين النظامية واللانظامية يؤديان معا الهدف التربوي الذي يريده المجتمع ، وهو تحصيل المعرفة ، واكتساب الخبرات والمهارات .. غير أنه من الواجب التأكيد أن التربية اللارسمية هي نشاط تربوي يتم خارج نظام التعليم المدرسي القائم سواء حصل ذلك بصورة مستقلة أو كجزء من نشاط ما ويكون القصد منه خدمة جمهور تعليمه محددة وأهدافا تربوية يمكن التعرف إليها وتستخدم إحدى وثائق اليونسكو مصطلح التعليم غير النظامي ، وهو يتضمن التعليم المفتوح خارج المدرسة الرسمية ، مثل : تعليم الكبار ، ومحو الأمية ، وبرامج تنمية المجتمع . ونظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والبرامج التعليمية التي تقدمها أجهزة الإعلام ا لجماهيري والمنظمات

غير الحكومية . ونحن من جانبنا سنتناول الكلام في موضوع البحث وهو التربية على حقوق الإنسان في كل من مؤسسات التعليم العالي ذات الطابع الرسمي ، في المبحث الأول ولدى المنظمات غير الحكومية في مبحث ثان لتكامل المسارين معا في نشر الوعي والتربية على حقوق الإنسان ؛ ولكي ننهي هذا البحث التمهيدي ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين على الأنظمة العربية أن تنظم العملية التربوية وفق استراتيجية جديدة للانتقال إلى مستقبل مشرق يقوم علي أسس ثابتة من العلم والمعرفة ويقوم على ما يلي :

1-ضرورة صباغة البيئة التعليمية على نمط الشجرة التعليمية بدلا من السلم التعليمي ، والشجرة التعليمية تعني أنها تتكون من جزع أساسي واحد ومن فروع وأغصان متعددة يمكن التسلق من أي منها حتى أعلاها .

2- التركيز في العملية التربوية على تعليم كيفية التعلم (تعلم التعليم) بدلا من أساليب التلقين والاعتماد على الآخرين ؛ لأن عملية تعلم التعليم تعتمد على اكتساب المهارات ومعالجة المعلومات وتوظيفها في حل المشكلات

3- إقامة الجسور التعليمية ونقاط العبور المتعددة بين حلقات النظام التربوي ومراحله ونموه وتفاعل العملية التربوية مع متطلبات المجتمع

4- التأكيد على القدرات الذهنية (العقلية) للتعامل مع المجهول والوصول من المقدمات إلى النتائج بدلا من مجرد الإلمام بالمعلومات دون توظيفها لحل المشكلات

5- الاهتمام بالنظرة الكلية المتكاملة في تكوين شخصية الوطن من خلال التعليم المدرسي ؛ وذلك من أجل تنمية قدرات الفرد وإمكاناته في إطار قدرات المجتمع الذي يعيش فيه .

6- تنظيم التخصص على قاعدة عريضة من المعارف والمعلومات ذات العلاقة ،بدلا من التخصص الدقيق الذي يمكن الطالب من الإدراك العميق بين التخصص وجوانب

عملية أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

7- مواصلة التعلم الذاتي والتدريب المتواصل بدلا من الاكتفاء بشهادة معينة مهما علا مستواها التعليمي .

8- تنظيم قدرات التدريب العملي في مواقع العمل ذاتها ، بدلا من الاقتصار على تعلمنا في نطاق المؤسسة التعليمية ، بمعنى تدريب الطلبة في الميدان الحقيقي للعمل الذي سيؤهل إليه .

9- توزيع الأعباء بين الدولة والمجتمع المدني ، بدلا من قصر مسؤولية التعليم على الدولة وأجهزتها الرسمية وبيروقراطيتها الإدارية ، وفتح مجالات التعليم والتربية للمؤسسات الوطنية وتشجيعها على ذلك .

10- الحاجة الملحة إلى التواجد وتجاوز الثنائيات في مضمون وقيم الأنماط المختلفة للمؤسسات التربوية ، وضمانا لتعزيز الوحدة الوطنية والثقافية والقومية بدلا من تباين برامجها واختلاف متطلباتها وتعدد هيئاتها الإدارية وتنظيمها .

11- الاستفادة القصوى من قوى التعلم والتعليم المتاحة في وسائل الأعلام المختلفة (الإذاعة والتلفاز والصحافة) ودعم فاعلية العملية التعليمية بدلا من حصر المؤثرات التعليمية فيما يتم داخل جدران عرفة الدراسة .

12- القضاء على الأمية ، من خلال جهد وطني قومي ، تعبأ له جميع الموارد والإسكانيات في المجتمع بدلا من البرامج المتناثرة من هنا وهناك .

المبحث الأول

التربية على حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي

نحاول في هذا المبحث أن نتعرف إلى الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان وواقع التربية على حقوق الإنسان في بعض الجامعات العربية ومنها الجامعات الفلسطينية ؛

لنبين من خلال نظرة ستقبلية آفاق الارتقاء بهذا الواقع إلى ما هو أفضل من ذلك .

أولا :- حقوق الإنسان والأسس المتعلقة بها

إن كل إنسان من حقه أن يتمتع بحرياته الهادفة والمسؤولة ، وأن يحظى أيضا بالحصول على حقه بتكافؤ الفرص إنماء لقدراته وتحقيقا لإمكاناته ، كما أن له أن يحيا حياة بها وئام وكرامة ومحبة وسلام وأمن واستقرار في مجتمعه وفي غيره من المجتمعات.

وحقوق الإنسان من أهم المعايير التي تصلح كي تكون معيارا لمعرفة مدى التزام الدول لقيم العدالة والإنصاف وصيانة حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية هذا من جانب ومن جانب آخر معرفة مدى إدراك الشعوب نفسها لأهمية تلك الحقوق وحرصها عمليا في استخدامها والتمتع بها فتقرير حقوق الإنسان والعمل بها إمارة على رقي المجتمعات وتقدمها ، ومن ثم تبوئها لأعلى مراتب السلم الحضاري الإنساني .

وحقوق الإنسان تقوم على الأسس الثلاثة الآتية :-

الأول : إنها ذا صبغة قانونية ومؤسساتية وتشتمل على جملة من الاتفاقيات الدولية والتشريعية الوطنية الضامنة لحقوق الإنسان، وأيضا على المؤسسات الدستورية القضائية والنيابية التي تعود إليها مهمة حماية هذه الحقوق .

الثاني :- أنها تنظيمات إنسانية للمجتمع المدني منها السياسية ، والثقافية والاجتماعية ، والإعلامية ، فبقدر ما تكون هذه المنظمات مبنية على أسس وأساليب ديموقراطية ، وتمارس نشاطها على ذلك بقدر ما تمثل قوة ضغط فعالة على مختلف الجهات التي قد تنتهك فيها هذه الحقوق .

الثالث :- تتضمن مدى القدرة على نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق وعلى كل المستويات فمعرفة المواطن بحقوقه الأساسية فذاك مقدمة ضرورية نحو الحرص عليها والتمسك بها ، وهي أيضا شروط ضروري لوقف التعدي عليها وانتهاكها ، وهذه

المهمة هي مسؤولية الدولة بكافة مستوياتها وكذلك مسؤولية المجتمع المدني بكافة فئاته على حد سواء .

وعلى الرغم من التطور الإيجابي والكبير في مجال حقوق الإنسان في كثير من المجالات والتي لا داعي لذكرها كتكوين مؤسسات وطنية تعتني بحقوق الإنسان ، ومراجعة بعض القوانين في اتجاه ملاءمتها مع المواثيق الدولية فإن التربية على حقوق الإنسان ما زالت في حاجة إلى تحسين وتعزيز وترسيخ في مختلف جوانب الحياة ومنها في مجال التعليم العالي الذي هو موضوع دراسة هذا المبحث وليس هذا فقط على الجانب القطري أو القومي ، ولكن أيضا على الجانب العالمي إذ على الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وتمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات العربية ، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلام والأمن الدوليين ، إلا أن ما يلاحظ على الساحة الدولية ينأى بعيدا عن روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها ومن هنا انطلقت الدعوى إلى المؤسسات العالمية وفي طليعتها اليونسكو إلى نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وتطوير التفكير من أجل العمل على تدريسها ودمج مساقها ضمن البرامج التعليمية ، وفي مختلف مستويات التعليم ومرحلة العام والجامعي .

ثانيا : واقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات الفلسطينية وبعض الجامعات العربية :-

بداية يلاحظ أن الجامعات بصفة عامة في عالمنا المعاصر قد رضخت لحقيقتين هامتين :

الأولى : إنها لم تعد وحدها تحتكر إنتاج المعرفة والإعداد والبحث ولا أن تعيش في

اكتفاء ذاتي منعزل ، والحقيقة الثانية هي أن الجامعات بدأت في تغيير نظرتها إلى الاستقلالية ومن ثم الانفتاح على المجتمع لتصغي إلى طلباته وحاجاته وأيضا همومه وتعين عليها أن تستفيد من حريتها الفكرية ورسالتها العلمية الناقدة فتتعاون وتعقد المشاركات مع قطاعات أخرى هامة : كمؤسسات الإنتاج والإبداع والتطوير ، وأن لم تفعل ذلك ستجد نفسها مهمشة أكثر فأكثر ولا تأثير لها بفعل البحث النظري والتطبيقي وبفعل التدريبات العملية المتطورة ذات التطبيق الفوري التي تجرى خارجها.

وغني عن البيان أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الدول النامية ومنها وطننا العربي تعاني من مشكلات متعددة، فها هو الأستاذ " مايور" المدير العام لليونسكو يقول في كلمة ألقاها في جامعة ليفون باكر عام 1991 م" إن مشكلات الفقر والجوع والمرض والبطالة والأمية والمديونية وشروط التبادل غير المتكافئة ونقص العملات الأجنبية والصراعات الداخلية وهي مشكلات مترابطة فيما بينها ترابطا لا ينفصل قد حدت من الوسائل المتاحة للجامعات وأضعفت من قدرتها على التكيف المبدع وأن آثارها تنعكس بوضوح في تردي المنشئات الجامعية وتلفها ، وفي انخفاض نوعية التعليم والبحث فضلا عن مستوى الخريجين ، وفي نقص الكتب والوسائل التعليمية وفي هجرة الأدمغة حتى في التوترات القائمة بين الجامعيين والسلطات العامة .

وعلى صعيد المناهج المأخوذ بها في التعليم العالي لدى البلدان العربية يلاحظ أيضا أنها غير موحدة لا على صعيد المضامين ولا على صعيد وسائل التطبيق وأسباب ذلك يعود إلى الأتي :

إن مناهج التعليم العالي لا تعكس مشكلات المجتمع بصورة جلية ، وإنها غريبة عن الاحتياجات المحلية ، وفي بعض النواحي تنسخ المناهج المدرسية من الجامعات الأجنبية ، وعندما جرت إدخال بعض التعديلات التي لم تمس الأساس أدى ذلك إلى تشويهها ومضاعفة عيوبها وثغراتها وإبعادها عن المستوى المنشود ومن جهة أخرى تفتقر

الجامعات العربية ومنها الفلسطينية إلى أجهزة مركزية مسؤولة عن وضع المناهج ومتابعة تطبيقها وتحسينها في ضوء سياسة عامة تأخذ بالحسبان الاحتياجات المحلية والملائمة للواقع وأيضا التحولات العلمية والعالمية .

والشيء الجديد الذي ظهر الآن على المستوى العالمي من اتجاهات تعليمية انعكست على المناهج التربوية تحسيسا ونوعيه ومعرفة وممارسة ، وهي التربية البيئية والحد من التلوث البيئي وصون البيئة والحفاظ عليها وعلى توازن منظوماتها وأيضا التربية السكانية في عصر التفجر السكاني وما ينتج عنه من أزمات ومشكلات وكذلك المعلوماتية وعصر العولمة كل هذه الأمور ما زالت بعيدة عن متناول الدرس والتعلم لدى جامعاتنا العربية .

وإذا ألقينا نظرة عامة على واقع التربية على حقوق الإنسان على مستوى التعليم العالي في الوطن العربي فإننا نلاحظ :

أولا : في الجامعات الفلسطينية أن الغالبية منها تدرج مساق حقوق الإنسان في كليات الحقوق فقط ، كجامعة الأزهر .حيث يدرس مساق حقوق الإنسان في كلية الحقوق إجباريا لمدة ساعتين فقط ، وفي الجامعة الإسلامية يدرس مساق حقوق الإنسان في كلية أصول الدين كمقرر إجباري .وفي جامعة القدس المفتوحة بكل فروعها في غزة والضفة الغربية يدرس حقوق الإنسان مدرجا ضمن المدخل لعلم القانون (مبادئ القانون وحقوق الإنسان) على أنه متطلب جامعة. وفي كلية التربية في غزة . لا يوجد لديها مساق حقوق الإنسان . – هذا في قطاع غزة .

أما في الضفة الغربية .فيلاحظ أن جامعة القدس أبو ديس لديها مساق لحقوق إنسان كمقرر إجباري ، في كلية الحقوق ثلاث ساعات معتمدة .وفي جامعة النجاح نابلس يدرس مساق حقوق الإنسان كمقرر اختباري في كلية الحقوق . أما في جامعة

بيرزيت فلديها مشروع للدراسات العليا يتضمن برنامج للديمقراطية وحقوق الإنسان على أن يبدأ قريبا .أما في جامعة بيت لحم وفي جامعة الخليل فلديها مساقات حقوق الإنسان 1986 .

أما في باقي الوطن العربي فيتبين من خلال الاستبيانات التي قام بها المعهد العربي لحقوق الإنسان أن خمس جامعات من أصل 21 جامعة تدرس (مادة حقوق الإنسان) كمادة مستقلة ؛ أي : نسبة الربع .. كجامعتا أسيوط وطنطا في جمهورية مصر العربية ، وجامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية ، وجامعة الجنوب في تونس ، وجامعة الكويت ..

ففي جامعة أسيوط تدرس حقوق الإنسان في السنة الرابعة بكلية الحقوق مقررا مستقلا بواقع ساعتين أسبوعيا وفي الدراسات العليا في هذه الكلية دبلوم متخصص بحقوق الإنسان ، وفي جامعة طنطا في كلية التربية تدرس هذا المساق مستقلا . وفي جامعة الجنوب في تونس يدرس مساق حقوق الإنسان مستقلا في كلية الحقوق ، إذ تدرس الحريات العامة وحقوق الإنسان والمعايير الدولية والداخلية ، ومحتوى الحقوق والحريات العامة والضمانات المتعلقة بحماية الحقوق والحريات . وفي جامعة الكويت بكلية الحقوق ثمة مقرر "حقوق الإنسان " بطلاب الجامعة بمختلف تخصصاتهم . أما في جامعة اليرموك ، فيدرس مساق حقوق الإنسان متطلبا اختياريا لجميع التخصصات على أنه من متطلبات الجامعة ، أما في الجامعات التالية فتدرس (حقوق الإنسان)ضمن مواد أخرى . ففي جامعات الإمارات المتحدة فإن مساق حقوق الإنسان مدرج في بعض مواد الفكر الإسلامي حيث تدرس " حرية العقيدة والدين حرية الحياة الاجتماعية التملك التنقل وفي جامعة المنصورة ، فإن موضوع حقوق الإنسان مدرج ضمن قانون العقوبات والإجراءات الجنائية والقانون الدولي العام . بكلية الحقوق – جامعة طنطا بكلية الحقوق مدرجة ضمن مواد القانون العام . أما الجامعة الأمريكية بالقاهرة فإن

موضوع حقوق الإنسان مدرج ضمن المقررات الآتية الشرق الأوسط والنظام الدولي ، والفكر السياسي والاجتماعي العربي وذلك بقسم الاقتصاد والعلوم السياسية ، وفي جامعة الزقازيق فإن حقوق الإنسان مدرجة ضمن التاريخ الحديث والمعاصر ، الاجتماع التربوي ، والفلسفة الحديثة والمعاصرة ، والإعلام والعلاقات الدولية . بكلية الآداب ، وفي جامعة حلب بكلية الحقوق ، فإن حقوق الإنسان مدرجة ضمن مقررات المدخل لعلم القانون " أصول المحاكمات الجنائية القانون الدولي العام ، القانون الدولي الخاص . وفي جامعة المستنصرية فإن حقوق الإنسان مدرجة ضمن مقررات الثقافة الوطنية والقومية تاريخ العرب ، تاريخ الحضارة العربية ، التاريخ الإسلامي وذلك بكلية التربية ، في جامعة البصرة فحقوق الإنسان مدرجة ضمن مقرر الثقافة القومية . وفي كلية الملكة علياء فحقوق الإنسان مدرجة ضمن مقررات التنمية في البلاد العربية، والتربية الوطنية ، والفكر الإسلامي .

كلية مجتمع عمان حقوق الإنسان مدرجة ضمن مقررات التنمية في الوطن العربي ، الملكيات جميعها ، العلوم الاجتماعية، في جامعة الخرطوم ، حقوق الإنسان مدرجة في مرحلة الإجازة ضمن مقررات القانون الجنائي ، القانون الدولي العام ، القانون الدستوري ، بكلية الحقوق ؛ وفي جامعة مراكش ، حقوق الإنسان مدرجة ضمن مقررات الحريات العامة ، والشريعة الإسلامية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الخامس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، حقوق الإنسان مدرجة في بعض المقررات ، القانون الدستوري القانون المدني ، والجنائي ، الحريات العامة ، القانون الإداري ، قانون التنقل. جامعة فاس ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – حقوق الإنسان مدرجة في مقررات القانون الدولي العام ، القانون الدستوري ، القانون الجنائي ، المدخل لدراسة القانون جامعة تيزي وزو

الجزائر بمعهد العلوم القانونية والإدراية حقوق الإنسان مدرجة ضمن القانون الدستوري ، جامعة تلمسان كلية الحقوق مدرجة ضمن مقررات القانون الوضعي الجزائري ، مضمون المعاهدات ، والاتفاقيات الدولية .

إذا أردنا أن نعرف الوقت المخصص لتدريس حقوق الإنسان في الجامعات العربية فيلاحظ أنه يتراوح بين 4٪ و40٪ ، و ساعة أسبوعية ، وثلاث ساعات أسبوعية معتمدة في الفصل الدراسي الواحد ؛ فهو 4٪ في جامعة طنطا و15٪ في جامعة الإمارات العربية المتحدة والمستنصرية 5٪ في كلية مجتمع عمان وكلية الملكة علياء ، 20٪ في كلية الآداب بالزقازيق، 40٪ في كلية الحقوق بجنوب تونس وهو ساعة أسبوعية في جامعة الزقازيق وساعتان أسبوعيا في جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية بغزة وجامعة النجاح ثلاث ساعات أسبوعية معتمدة في جامعة القدس وجامعة اليرموك ويظهر من خلال الاستبيانات أن وضع المناهج في الأعم والأغلب يتم من خلال مدرس المقرر الذي يختار موضوع المادة أحيانا ماعدا جامعات طنطا والزقازيق فقد أشارت إلى أن منظمات غير حكومية تساهم معها في وضع البرامج لديها وأشارت سبع جامعات فقط من أصل 21 أي : نسبة 33٪ فقط تستقدم شخصيات من خارج الجامعة لإلقاء بعض المحاضرات في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال الدراسات العليا فإن هناك ثلاث جامعات منها اثنتان أشارتا إلى تدريس مقرر حقوق الإنسان بها .والثالثة ستقوم بتدريس حقوق الإنسان هذا العام في برامج الدراسات العليا كدبلوم متخصص ، وهي جامعة بيرزيت، ففي جامعة أسيوط دبلوم متخصص بحقوق الإنسان فيه مواد إجبارية وهي : الحماية الجنائية لحقوق الإنسان ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، حقوق الإنسان الاقتصادية حقوق الإنسان السياسية ، ومن المقررات الاختيارية حقوق الإنسان في ضمانات التاقضي، حقوق الإنسان السياسية حقوق الإنسان الاجتماعية تاريخ حقوق الإنسان .. كما يلاحظ أنه في بعض كليات الحقوق المتخصصة لم يخصص مساق لحقوق الإنسان في سنة واحدة

، وإنما وضع في السنوات الأربع بعض المقررات على النحو الذي نراه في كلية الشريعة والقانون في اليمن كما أن بعض الكليات الجامعية غير كلية الحقوق بدأت تعنى بالتربية على حقوق الإنسان ، فها هي ذي كلية التربية بجامعة طنطا تدرس مقرر حقوق الإنسان مادة مستقلة .. كما أن كلية التربية في عزة بفلسطين وعدت بتدريس مقرر حقوق الإنسان كمادة مستقلة في السنوات القادمة .. وهاهي كلية التربية في الجامعة المستنصرية بالعراق وكلية الآداب في جامعة الزقازيق بمصر تدرس حقوق الإنسان مدرجة في مقررات تاريخية وفلسفية مع ملاحظة أن ثمة دورتان عقدتهما وزارة التعليم العالي في فلسطين من أجل الحث على جعل مقررات حقوق الإنسان مواد أساسية للدراسة في الجامعات الفلسطينية في حدود ثلاث ساعات أسبوعيا" .الدورة الأولى في يوليه 1999 م في رام الله ، والثانية في سنتي 1999 م في غزة ، حيث قامت لجنة مختصة بوضع مساق حقوق الإنسان والمفردات الخاصة به كي تقوم الجامعات الفلسطينية بكافة كلياتها بتدريس هذا المساق ابتداء من الفصل الأول للعام الدراسي 2001 – 2002 .

3– في المعاهد المتخصصة :–

ثمة أربعة معاهد أجابت عن بنود الاستبانة التي قام بها المعهد المذكور ، بعضها تابع لوزارة العدل وبعضها الآخر تابع لوزارة الداخلية ، ومن هذه المعاهد : المعهد القضائي بالعراق وهو تابع لوزارة العدل . والمعهد الوطني للدراسات القضائية بالرباط وهو تابع لوزارة العدل أيضا والمعهد الأعلى للقضاء في تونس وهو تابع لوزارة العدل أيضا ، والمعهد العالي لضباط قوى الأمن الداخلي في العراق وهو تابع لوزارة الداخلية . ويلاحظ أن الوضع في هذه المعاهد – مشابه للوضع في الجامعات فمقرر حقوق الإنسان في الأغلب الأعم يدرس ضمن مقررات أخرى وليس مقررا مستقلا ، أما الوقت المخصص للتدريس فهو 15٪ في كل من المعهد العالي لضباط الأمن الداخلي في العراق والمعهد

الوطني للدراسات القضائية بالرباط وهو ساعة أسبوعية في المعهد الأعلى للقضاء في تونس ،وفي المعهد القضائي بالعراق أشير إلى صعوبة تحديد الوقت وقد أشار المعهد القضائي بالعراق إلى أن ثمة عناية في الدراسات العليا بحقوق الإنسان ، فهناك رسالة في الدراسات العليا عنوانها مبدأ الحق في محاكمة عادلة في القانون الجنائي . ويتم استدعاء محاضرين من خارج المعاهد لإلقاء محاضرات عامة من منظمات غير حكومية . وفي المغرب أشير إلى أنه يتم استدعاء شخصيات دولية ليحاضروا ، في فلسطين وإلى حين استكمال العمل بأكاديمية عرفات للشرطة – تدرس موضوعات لحقوق الإنسان ضمن المساقات المقررة للدورات التي تعقد لرجال الشرطة .

هذه المؤشرات فإن كانت تبشر بمباشرة الاهتمام والعناية بحقوق الإنسان في المناهج التربوية بهذه المعاهد إلا أن الجهود ما تزال أقل بكثير مما هو مطلوب ومرجو .

4– نظرة مستقبلية في الارتقاء بهذا الواقع إلى ما هو أفضل :

يتبين من استعراضنا السابق أن الصورة التي تبدى بها مقرر حقوق الإنسان لم تكن كافية ولا ترضى الطموحات ؛ لذلك نحاول فيما يلي طرح مجموعة من المقترحات ، نعتقد أنها يمكن أن تساهم في الارتقاء بواقع حقوق الإنسان في جامعاتنا العربية .

أ– العمل على أن يكون مقرر حقوق الإنسان مقررا مستقلا و متطلبا جامعيا للطلبة كافة ، وعدم الاقتصار في تدريس حقوق الإنسان على كليات الحقوق والشريعة الإسلامية فقط وإنما في جميع الكليات الدراسية .

ب– مخاطبة وزارات التربية والتعليم العربية ومنها الفلسطينية على أن تتضمن مساقات المرحلة الثانوية ، بل جميع المراحل ، موضوعات حقوق الإنسان على غرار ما يتم من إضافة مساقات جديدة في تلك المراحل .

ج– التركيز عل التكامل في مجال تدريس حقوق الإنسان ، على أن يكون هذا

التكامل أفقيا بين جميع المساقات التي تدرس في السنة نفسها ، وعموديا بين السنوات والمراحل التعليمية ومنظوميا بين التعليم الصفي واللاصفي وغير الصفي ، والتعليم النظامي وغير النظامي واللانظامي ثم بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات المجتمعية الأخرى وخاصة بين وسائل الإعلام والتواصل والمؤسسات التعليمية .

د- تشجيع البحوث في مجال حقوق الإنسان ، ورفع الحظر عن المعلومات المتصلة بها في مجالات حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق المعوقين والمبدعين وغيرهم .

هـ- السعي إلى أن يكون هناك منهج مشترك (قاسم مشترك) لمقرر حقوق الإنسان على نطاق الوطن العربي ،على أن يتسم بالمرونة والسعة ليتكيف بالتطبيق مع الواقع ، على أن يتم التركيز على المبادئ والأسس العامة والموضوعات الأكثر أهمية توحيدا للفكر ، وكذلك أن يتضمن جانبا عمليا لممارسة الطلاب أنفسهم مناحي هذه الحقوق . فأي عملية تعليمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تشمل أبعادا معرفية ونفسية ووجدانية تتداخل وتتشابك وتؤثر في تكوين الشخصية ، وتحديد السلوك واتخاذ المواقف ، فالخبرة في مجال حقوق الإنسان ينبغي لها أن تشمل الجوانب الثلاث المعرفة والوجدان والأداء ، إذا إن نقل المعلومات وحفظها لا يمكن أن يكون إنسانا فعالا وإنما لا بد من تكوين الاتجاه والممارسة واتخاذ المواقف الفعالة في مجال التمسك بحقوق الإنسان والدفاع عنها ، وصيانتها، وبقدر ما تتحقق تربية أبناء المجتمع على حقوق الإنسان تتوفر ظروف الأمن والطمأنينة في المجتمع وتنمو القدرة على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها في مجالات النشاط كافة .

و- مخاطبة اتحاد الجامعات العربية ليتحمل دورة في التنسيق بين الجامعات العربية أولا ثم مع المعاهد المتخصصة في حقوق الإنسان ، وذلك في مجالات وضع الخطط والمنهاج والمحتوى .

ز- مخاطبة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإجراء بحث مسحي من واقع تدريس حقوق الإنسان في مراحل التعليم العام في الوطن العربي لوضع الخطط والوسائل السليمة لنشر مبادئ حقوق الإنسان بين طلاب العلم .

المبحث الثاني

التربية على حقوق الإنسان من خلال المنظمات غير الحكومية

تمهيد :

إن قلة الوعي بمبادئ حقوق الإنسان يعتبر أحد الأسباب الهامة لانتهاك هذه الحقوق من أي دولة، وثمة أسباب متعددة كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية ، تؤدي إلى وقوع انتهاكات الدول لحقوق الإنسان . ولسنا هنا بصدد تعداد هذه الأسباب أو شرحها فالجميع يعرفها . ومع ذلك فالمؤكد أن انتشار الوعي والثقافة بحقوق الإنسان هو شرط ضروري لتوسيع دائرة المقاومة لهذه الانتهاكات . ويتم ذلك من خلال تنمية أنماط سلوكية تجعل المواطنين يتصرفون في محيطهما الضيق أولا على نحو يتفق مع أوسع مضمون لحقوق الإنسان . وثانيا تجعلهم يشاركون بأساليب مختلفة في وقف انتهاك هذه الحقوق على أي مستوى من هذه المستويات ، ونعتقد أن السبيل إلى تكوين هذا الوعي ليس فقط من خلال نقل معارف معينة إلى هؤلاء المواطنين بإعلامهم مثلا بمضمون الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان سياسية كانت أم مدنية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وإنما يجب أن يتضمن ذلك الشق المعرفي في إيقاظ حبهم للعدالة وتنمية عواطف التسامح والمودة تجاه كل البشر دون تمييز على أساس الدين والعرف أو الجنس أو اللون . ويلاحظ أن تعليم حقوق الإنسان لا يكتمل دائما من خلال نظام التعليم الرسمي . الذي هو مطلوب دائما والذي يجب أن يفسح له المجال كي يبلغ تعليم حقوق الإنسان غاياته الأساسية . وإنما يتطلب الأمر أن تقوم المنظمات غير

حكومية بسد النقص الذي يشوب مؤسسات التعليم الرسمي في هذا المجال ، وهو أن تقوم في حدود إمكانياتها بجعل قطاع كبير من المواطن أن يحيط بمعنى هذه الحقوق وتنوعها ، وأن تجعل التربية على حقوق الإنسان تشمل قطاعات كبيرة من الناس فتمد نشاطها من الجانب المعرفي إلى الجانبين الوجداني والعملي أيضا . وقد يكون لهذه المنظمات حرية العمل والقدرة على الابتكار ما يمكنها من تنويع وسائل التربية على نحو يكفل بلوغ هذه الغايات ، بما لا يقدر عليه نظام التعليم الرسمي – الذي يتصف بالبطء والجمود من حيث الأساليب . ومسار التربية على حقوق الإنسان متعدد ومتباين فقد يتم كما أشرنا في المبحث السابق من خلال التعليم الرسمي . ابتداء من رياض الأطفال ومرورا بالمدرسة الابتدائية والمتوسطة وانتهاء بالدراسة الجامعية ومراكز الأبحاث وقلنا في حينه إن ما يميز الدراسة في هذا المجال أنها منظمة ومباشرة في معظم الأحيان ، إذ يجري تدريس المناهج والنظريات الخاصة بحقوق الإنسان من خلال مقررات مخصصة لهذا الغرض بطريق مباشر ، أو بطريق غير مباشر وذلك في ثنايا مقررات أخرى مثل: التاريخ والفلسفة أو أخلاقيات تعلم مهن معينة كالطب . ومثل هذا الأسلوب المنظم والمباشر والشامل يمكن الأخذ به إلى حد ما من جانب المنظمات غير الحكومية . (ويسمى التعليم غير الرسمي لحقوق الإنسان) . ومن جهة أخرى قد تتخذ التربية على حقوق الإنسان أسلوبا غير مباشر وذلك من خلال أعمال فنية . رسالتها الأساسية إلى جانب قيمها الفنية . هي الدعوى إلى التسامح والإخاء بين البشر ونبذ الظلم والاستبداد .أو أن يتم التعليم والتربية بطريقة غير منتظمة أو موسمية ، وذلك بنشر وثائق حقوق الإنسان أو استخدام أدوات الإعلام من حين لآخر لإثارة قضايا معينة خاصة بحقوق الإنسان عموما أو بحقوق فئات أو طوائف معينة . وإذا كانت التربية على حقوق الإنسان من أعلى إلى أسفل أي من الجماعة الحاكمة إلى المحكومين ، وهذا هو

الغالب في برامج تعليم حقوق الإنسان ذات الطابع الرسمي فإنه يمكن أن يكون من أسفل إلى أعلى عندما يقوم بالتعليم والتربية لحقوق الإنسان من إعداد مواطنين على أساس من الوعي الكامل لحقوقهم . وإذا كان التعليم الرسمي لحقوق الإنسان رغم مزاياه العديدة المشار إليها والتي لا يمكن إنكارها وفي مقدمتها إمكانية مدها إلى الطلاب وفي كل مراحل الدراسة إلا أنه في أي صورة من صوره هو ظاهره محدودة للغاية في فلسطين وباقي الدول الأخرى وإن كانت الحكومة التونسية قد قررت في أواخر سنة 1992 م إدخال تعليم حقوق الإنسان في كل المراحل .

أما فيما يتعلق بالمنظمات العربية غير الحكومية ومنها المنظمات الفلسطينية ، فإنه يكمن القول إنه باستثناء المعهد العربي حقوق الإنسان والذي يتمثل هدفه الأساسي في نشر الوعي بهذه الحقوق في العالم العربي ، فإن أيا منها لم يقترب من أداء وظيفة التعليم المنتظم والشامل والمدروس لحقوق الإنسان ، ولا شك أن هذه المنظمات حاولت أن تنظم بالفعل دورات تثقيفية حول حقوق الإنسان شملت العديد من جوانبها إلا أن هذا الجهد كان في أفضل الأحوال محدودا للغاية من حيث نظامها وعدد المشاركين فيها إلا أن ذلك لا يعني نهاية الطريق ؛ إذ ما يزال أمام هذه المنظمات آفاق جديدة للتربية على حقوق الإنسان ، فكما لاحظنا من لقاءاتنا العديدة مع مسئولي التدريب والتعليم في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أن الاهتمام بهذه القضية يتزايد وما زال في إمكانها أن تلعب دورا أساسيا في التعليم المباشر لحقوق الإنسان ، فضلا عن أن عددا من المراكز المتخصصة في قضايا حقوق الإنسان على الصعيد القومي والقطري بدأ يظهر في الوطن العربي من أجل تحقيق نقلة نوعية كبيرة في التربية على حقوق الإنسان في نطاق الوطن العربي والفلسطيني.

وظائف التربية على حقوق الإنسان لدى المنظمات غير الحكومية ثلاث وهي :-

1- وظيفة التثقيف .

2- وظيفة التوعية .

3- وظيفة الإرشاد .

سنبين في كل منها حدود كل وظيفة ،وموضوعات الاهتمام بها والوسائل المتبعة في أدائها ودرجة الفعالية التي حققتها .

- **وظيفة التثقيف** :

وهي الدور المباشر الذي يمكن القيام به في تعليم حقوق الإنسان وتتمثل في التعريف بفلسفة حقوق الإنسان ، ومفاهيمها المختلفة ، والمدارس الفكرية التي ارتبطت بها ، والوثائق الدولية والإقليمية الهامة وأساليب الحماية والأبعاد الدولية لقضايا حقوق الإنسان . وأداء هذه الوظيفة يتم من خلالها تنظيم دورات دراسية للعاملين في مجال حقوق الإنسان ، أو لفئات من المهنيين الذي يرتبط عملهم بحماية هذه الحقوق مثل : رجال القضاء والشرطة ، بل وضباط القوات المسلحة وأطباء السجون وغيرهم . ومنها أيضا تنظيم دورات تدريبية لمن سيقومون هم بأنفسهم بتدريس هذه الحقوق ولعل ، أبرز الأمثلة على وظيفة التثقيف في صورتها الشاملة الدورة التي عقدها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة . والدورات الثلاث التي تحمل اسم المرحوم الفلسطيني منذر العنبتاوي داعية حقوق الإنسان المعروف التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان منذ إنشائه وذلك في أعوام 1990م ، 1991م، 1992م ، وقد استغرقت كل من الدورتين الأولى والثانية ستة أيام ، بينما استغرقت الدورة الثالثة قرابة أسبوعين على الأقل ، ويتضمن برامج كل الدورات محاضرات ومناقشات حول موائد مستديرة زيارات ميدانية ، وهناك موضوعات ثابتة وهي تدريس حقوق الإنسان ، أما الدورة الثالثة فقد كان محور الاهتمام فيها هو حرية التعبير في التشريعات العربية .

كما يمكن الإشارة إلى الدورات التي تعقدها جمعية الصحة النفسية بغزة حول

موضوعات مرتبطة بالصحة النفسية، حيث يتم فيها تدريس مساقات في حقوق الإنسان .

والجدير بالذكر أن الموضوعات التي شملتها تلك الدورات تغطي أجيال حقوق الإنسان الثلاث المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتضم حماية حقوق الإنسان فضلا عن المواثيق المحلية – ويشير بعض الكتاب إلى أنه من المناسب إدراك موضوعين آخرين لهما أهمية كبيرة في ظروف الوطن العربي الراهنة وهما المصادر الفكرية لمفهوم حقوق الإنسان ، وآثار انتهاكات حقوق الإنسان في كافة المجالات ، فالانطباع الذي يسود لدى الكثيرين هو أن حقوق الإنسان مفهوم وليد الحضارة الغربية ولكن البحث عن مصادر هذا المفهوم في الثقافات الأخرى ، وفي إنتاج الفلاسفة والمفكرين في كافة الحضارات يكشف عن الجذور المشتركة لهذا المفهوم لدى كل الشعوب ، فهناك أرضية واسعة مشتركة بين المفهوم العالمي من ناحية والثقافة العربية بمصادرها المتنوعة من ناحية أخرى ، ومن شأن إثارة النقاش حول هذا الموضوع توليد خطاب جديد لحركة حقوق الإنسان يجعلها أقرب إلى الوجدان وأكثر فعالية في تأثيرها، ومناقشة آثار انتهاكات حقوق الإنسان في المجالات من شأنها أن تثبت أن الاهتمام بحقوق الإنسان ليس مسألة نزوة أصابت عدد من المثقفين ، ولكنها وثيقة الارتباط بالقضايا الحيوية للوطن .

2- وظيفة التوعية :-

لا شك أن إيقاظ الوعي بأهمية حقوق الإنسان هو الخطوة الأولى في التنمية على احترامها فأدرك وجود حقوق يجب أن يتمتع بها كل البشر بلا استثناء وعلى قدم المساواة هو البداية التي لا غنى عنها لطريقة التنشئة على مبادئ حقوق الإنسان ، ولا يمكن تصور إمكانية القيام بوظيفة التثقيف دون أن يكون قد سبقها النجاح في أداء وظيفة التوعية .

ويمكن القول إن معظم الأنشطة المعدودة التي تقوم بها منظمات حقوق الإنسان

تتضمن عقد ندوات فكرية واجتماعات عامة ، والاحتفال بمناسبات وثيقة الصلة بحقوق الإنسان ،وإصدار نشرات دورية وغير دورية عن جوانب متعددة من أوضاع حقوق الإنسان في بلادها ، ويعتقد أن من شأن هذه الأنشطة أن يثير اهتمام من ينخرطون فيها ، أو من تصل إليهم قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة ،ويرى المهتمون بحقوق الإنسان أن إيقاظ الوعي بحقوق الإنسان هو الخطة الأولى للعمل على احترامها؛ ذلك أن أدراك وجود هذه الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل البشر بلا استثناء وعلى قدم المساواة هو البداية التي لا غنى عنها لطريقة التنشئة على مبادئ حقوق الإنسان ، فلا يتصور القيام بوظيفة التثقيف دون أن يكون قد سبقها النجاح في أداء وظيفة التوعية .

وتتمثل وظيفة التوعية لدى منظمات حقوق الإنسان في عقد مؤتمرات دورية ، وتتابعها أجهزة الأعلام في الدولة ، وهذه المؤتمرات هي مناسبة ممتازة لتذكير المشاركين فيها بأهمية قضايا حقوق الإنسان ، ولإيقاظ وعي من تصل إليهم رسالة هذه المؤتمرات بضرورة احترام هذه الحقوق، كذلك الكتب والمجلات والنشرات التي تصدرها هذه المنظمات ، ومن الضرورة الإشارة إلى المشروع الذي أنشئ من جانب الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون) والمتعلق بالتعليم الشعبي لحقوق الإنسان أوائل عام 1999 م بمبادرة من هذه الجمعية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون) في مدينة القدس بالتعاون مع عدد من المؤسسات الأهلية انطلاقا من قاعدة أساسية هي أن معرفة حقوق الإنسان خير وسيلة للدفاع عنها والوقوف أمام خطر الدروس عليها .

ويهدف المشروع إلى تثقيف الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة حول حقوق وآليات الدفاع عنها ضمن نطاق القانون الدولي والعمل على توطين أخلاقيات حقوق الإنسان محليا وتسليح المواطن بالأدوات القانونية ؛ ليستطيع تحديد

وتشخيص انتهاكات حقوق الإنسان في حالة حدوثها ، والإمكانيات القانونية المتوفرة لمواجهتها – وكما جاء في تعريف هذا المشروع أن جمعية القانون تعمل بالتعاون مع مختلف المؤسسات المحلية حكومية وغير حكومية) لإحداث تغيير نوعي باتجاه قيم ومفاهيم حقوق الإنسان ،وخلق حركة لها جذور عميقة ومتواصلة مع القاعدة الشعبية للمجتمع الفلسطيني عن طريق التعليم الشعبي كوسيلة لنشر المعرفة بثقافة حقوق الإنسان ، وعن طريق تشكيل شبكة طوعيه من أصدقاء حقوق الإنسان هدفها خلق أرضية لاستقبال شكاوي حقوق الإنسان والرد عليها .

ولا شك أن وظيفة التوعية بالغة الحيوية في عملية التربية على حقوق الإنسان ، فالمفروض أنها تمكن من نقل فكر حقوق الإنسان إلى أعداد كبيرة من المواطنين ،ومن ثم توسيع نطاق التربية إلى أكبر حد ممكن .. ويرى بعض الكتاب أن قيود هامة تحد من فاعلية هذه الوظيفة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية منها :

أ–عدم تغطية أجهزة الإعلام ذات الانتشار الواسع أنشطة وبيانات منظمات حقوق الإنسان إلا بما يتوافق مع الصورة الإيجابية التي تراها الأنظمة الحاكمة والتي تسيطر على.

ب– التوزيع المحدود للتقارير والكتب والنشرات التي تصدرها المنظمات غير الحكومية ، المعنية بحقوق الإنسان ، بحيث يصعب الحصول عليها لدى الباعة، والقيد الهام هو أن نشاط التوعية لا يصل في معظم الأحيان إلى المقصودين به ؛لأن بعض منظمات حقوق الإنسان غالبا ما يركز على حقوق الشعوب أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وهي حقوق هامة بالتأكيد ، ولكنه يهمل الحقوق المدنية والسياسية ، أو يتخذ موقفا غير نقدي من أوضاع حقوق الإنسان في بلاده .

3– وظيفة الإرشاد :–

تملك المنظمات غير الحكومية ما يؤهلها في المساعدة على التربية في حقوق الإنسان وذلك من خلال قيامها بدور التوجيه والإرشاد ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة -- فهي تستطيع أن تقدم النصيحة والمساعدة وتعبئة الجهود من أجل تطوير دراسات حقوق الإنسان في المجتمع ككل ، وأن تضرب مثلاً يحتذي فتكون دليلاً حياً على احترام حقوق الإنسان وذلك بتربية أعضائها على ذلك ، وقد قامت العديد من المنظمات غير الحكومية بالدور الأول في ذلك ، ونذكر على سبيل المثال حلقة النقاش التي قام بها اتحاد المحامين العرب في الكويت 1986 م حول تدريس حقوق الإنسان في إطار كليات الحقوق في الوطن العربي شارك فيها العديد من عمداء كليات الحقوق في البلدان العربية ، وقد نشر الاتحاد أعمال هذه الحلقة والتقرير الذي ضم خلاصة ما دار فيها من نقاش ، كذلك ما نظمه المعهد العربي لحقوق الإنسان بالاشتراك مع كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس، وملتقى عمداء كليات الحقوق في الوطن العربي حول تدريس حقوق الإنسان في الفترة ما بين 25–27 أكتوبر 1991 م وشارك فيه عشرون أستاذا وعميداً يمثلون كليات الحقوق ومعاهد القانون والقضاء بالجامعات العربية وقد صدرت عن هذا الملتقى توصيات هامة تتعلق بالشروط التي ينبغي أن تتوافر في كليات الحقوق ومعاهد القانون لتعميم وتدريس مادة حقوق الإنسان . كما نذكر على سبيل المثال الدعوى التي قامت بها المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان بإدخال مادة حقوق الإنسان كمقرر أساسي على مستوى التعليم العالي ، وتقرر بالفعل تدريسها في اليمن في كليات الحقوق والشريعة والقانون والشرطة ومعاهد القضاء.

ولا شك أن الدعوى إلى تدريس حقوق الإنسان والتي تقوم بها هذه المنظمات وما يترتب عليها من الآثار الهامة ، قد يفتح الطريق أمام توليد رأي عام يحبذ هذه الفكرة ، ويضغط من أجل تحقيقها ، وقد يكون من بيان وظائف الإرشاد هو أن تضرب هذه

المنظمات المثل للمجتمع ولأعضائها على السلوك الذي يتفق مع احترام حقوق الإنسان فتكون هي بذاتها مدرسة لحقوق الإنسان .

وهكذا ، نصل إلى القول بعد بيان الوظائف التي يمكن أن تقوم بها المنظمات غير الحكومية إنَّ جهود التربية وما تتضمنه من وظائف والتي تقوم بها هذه المنظمات قد لا تمتد إلى كل المواطنين بل قد لا تتجاوز في مراحلها الأولى عدة مئات إلا أن ذلك لا يعني قلة فعاليتها إذا ما مورست على الوجه الصحيح . فإذا كانت مسئوليات من يتعرضون لهذه التربية تشمل محاولة نقلها للآخرين ، فإن تعاقب حلقاتها من شأنه أن يوسع دائرتها تدريجياً حتى تخرج من مستوى الصفوة كي تنزل إلى مستوى الجماهير كي يزيد عدد أعضائها .

والجدير بالذكر أن جهوداً عربية كثيفة بذلت من بعض الهيئات الشعبية والمنظمات الثقافية والمهنية ومراكز البحث والدراسة في الوطن العربي للتعريف بحقوق الإنسان ونشرها وبث الوعي بها خلال العقد الأخير ، وكان للمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوز (إيطاليا) نشاط مميز في هذا المجال كما عقد مؤتمرٌ دولي حول التعليم والإصلاح وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي بين 1 – 1985/12/7 . ونظم ندوات حول تعليم حقوق الإنسان ،وصورت الأبحاث التي قدمت في هذه الندوات في مجلدات أربعة بعنوان حقوق الإنسان .. وعقدت كلية الحقوق بجامعة القاهرة بالتعاون مع اتحاد المحاميين العرب ندوة في القاهرة حول أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي بين 17– 1985/5/19 ، وأوصت هذه الندوة بضرورة تدريس مادة حقوق الإنسان في الكليات الجامعية والمعاهد العلمية الأخرى وتوجيه الدراسات العليا نحو تعميق البحث في قضايا حقوق الإنسان.. وبالفعل خطت الدول خطوات بطيئة ومترددة نحو التربية على حقوق الإنسان ، وبدأت بإدخال مادة حقوق الإنسان في برامج كليات الحقوق في الجامعات العربية على الصورة التي سبق ذكرها في المبحث الأول .

وإذا كان للمنظمات غير الحكومية هذه الوظائف الثلاث الهامة ، فإن ذلك لا يعني قصر التربية على حقوق الإنسان على هذه المنظمات ، وإنما المأمول حقاً هو أن تكون تلك المنظمات مرشداً لعمل النظام التعليمي الرسمي حتى يمكن أن تكون ثقافة حقوق الإنسان عنصراً من عناصر تنشئة المواطن العربي منذ نعومة أظفاره في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية ؛ وذلك لاجتثاث جذور التعصب والأنانية والاستبداد في مهدها ، قبل أن نجد في البيئة المحيطة بها العوامل الملائمة لاستفحالها ، كما تفعله الآن وكالة الغوث الدولية بالتعاون مع المركز الفلسطيني للمساعدة في حل النزاعات المجتمعية (في برنامج التربية والتعليم ، بمشروع تجريبي لتعميم مواد إثرائي مرافقة للمنهاج في المواد التعليمية (اللغة العربية والتربية الدينية والمواد الاجتماعية) ، وسوف تعتمد هذه المواد الاثرائية على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحلول النزاعات والتسامح ، وسيتم تدريسها في العام الدراسي 2000م / 2001 م في 25 مدرسة في الضفة الغربية وغزة للصفوف الخامس والسادس والثامن ، وسيتم تقييم هذا البرنامج في نهاية العام الدراسي وينظر في إمكانية تطبيقه في مدارس الوكالة ، ويعتبر هذا البرنامج إن نجح مساهمة نوعية في تحقيق المفهوم الشامل للتربية في المدارس الفلسطينية .

وفي الأردن مثلاً نظمت مناهج التربية الاجتماعية والوطنية للمرحلتين الأساسية والثانوية منذ 1989 م حقوق الإنسان وحرياته بصورة مفصلة ، وفي لبنان أصدر قرارٌ في 1986/9/1 بإدخال مادة حقوق الإنسان في مناهج التعليم في مختلف مراحله وجعلها مادة من مواد الامتحانات ، وفي تونس يشمل برامج التعليم الابتدائي لبعض مواد حقوق الإنسان ، وأن مقرر (مبحث) التربية الوطنية والمدنية في المدارس الثانوية يتضمن حقوق الإنسان .

المبحث الثالث

المعوقات أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان

تمهيد :

أدرك المجتمع الدولي أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 م ، وإعلان حقوق الطفل 1959 م ، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السنة نفسها ومصادقة كثير من دول العالم على العهدين الأخيرين ، ليس كافياً للوعي بصورة فعالة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،وممارستها على صعيد الواقع ولذا اتجه إلى إيلاء تعليم حقوق الإنسان عناية كبيرة في مراحل التعليم كلها ، ولفئات المجتمع كافة . وبذلت أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال بالعام الدولي لحقوق الإنسان 1966م الدول الأعضاء إلى تدريس حقوق الإنسان ، وسعت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى حث دول العالم على نشر حقوق الإنسان وتعليمها في جميع مراحل التعليم ، وانعقد مؤتمر دولي حول حقوق الإنسان في طهران 1968 م، وتقرر فيه دعوة جميع الدول إلى استخدام " جميع وسائل التعليم من أجل إتاحة الفرصة للشباب يشب بروح احترام الكرامة الإنسانية والتساوي في الحقوق " ، كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة نفسها الطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ الخطوات اللازمة لتدريس حقوق الإنسان في المقررات الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية .

أما اليونسكو فقد عقدت مؤتمرات وندوات عديدة حول تدريس حقوق الإنسان ، وأصدرت في ذلك الأبحاث والدراسات التي تعني بالتربية على حقوق الإنسان ، وكان من أبرز المؤتمرات التي نظمتها : مؤتمر فينا (سبتمبر 1978 م) الذي تناول تدريس

حقوق الإنسان في كل مراحل التعليم ومؤتمر مالطا في سبتمبر 1987م حول حقوق الإنسان في مجال التعليم والإعلام والثقافة ، الذي طالب الجامعات في العالم بإنشاء قسم حقوق الإنسان فيها .

ورغم ذلك فإنه يلاحظ أن تعامل الدول ومنها الدول العربية في مجال حقوق الإنسان وما هو مطلوب منها كانت بطيئة ؛ مما دعا أحد المفكرين العرب إلى القول إنَّ الكوارث التي أصابت الشعب العربي ومزقت شمله مردها إلى حرمان الإنسان العربي من حرياته ، وجعل المسئولية في ذلك تقع على عاتق المفكرين العرب ، ذلك أن مسئولية المفكرين العرب في هذه الكوارث تفوق مسئولية الحكام (نظام الحكم) والجميع مشتركون بدرجات متفاوتة في ضياع حقوق الإنسان العربي وحرمانه إن لم يكن في صنعها فعلى الأقل في تبريرها أو السكوت عنها .

وإذا كانت بعض الدول العربية قد وافقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وبعضها صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ونصت دساتيرها على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، إلا أن ذلك لم يضمن دوماً تمتع الإنسان العربي بالحقوق والحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية والدساتير الوطنية ، وربما كان الاعتراف بتلك الحقوق في بعض الدساتير بغرض إخفاء الطبيعة الحقيقية لها .

ومن جهة أخرى اتجهت أنظار المفكرين والمثقفين العرب إلى تحليل الهزيمة العربية في حزيران 1967م ، وعدد غياب المشاركة الشعبية في العمل السياسي ، واختفاء الحوار العام ، وتلاشي حقوق الإنسان ، وحرياته الأساسية من الأسباب الرئيسية للهزيمة ،وجاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان والأزمة العراقية الكويتية وما ترتب عليها من غزو دول التحالف للعراق سنة 1991 م، وضعف ردود الفعل الشعبية لتؤكد هذه الحقيقة ،

وفي ظل هذه الأوضاع التي تسود الوطن العربي انعقد في ليماسول بقبرص سنة 1983 م أول ندوة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ؛ حتى يتمكن المشاركون فيها من اللقاء والنقاش والبحث في هذا الموضوع بعد أن تعذر عقدها في بلد عربي .

ومن الغرابة أن يصدر مشروع " إعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية " في أعقاب إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان بقرار من مجلس جامعة الدول العربية سنة 1967م. ولا يحظى بالإقرار من المجلس المذكور . وأن يصدر مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان سنة 1982 م وأن يرجأ إلى أجل غير رسمي .

وعلى الصعيد الإسلامي ، أعدت منظمة المؤتمر الإسلامي مشروع اعلان حقوق الإنسان في الإسلام ، و تم عرضه على مؤتمر القمة الإسلامي ، الذي عقد في مكة المكرمة سنة 1981 م فأحاله إلى مؤتمر وزراء الخارجية ، ثم أعيد عرضه على مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الكويت سنة 1987 م فأحاله بدوره إلى مؤتمر وزراء الخارجية ، وبقي هذا المشروع حبراً على ورق .

المعوقات

لا شك أن التربية على حقوق الإنسان تيار متنامي لا يمكن تجاهله رغم تواضعه في أرجاء الوطن العربي، ولكنه مبعثر الجهود ، مشتت الاتجاهات ، وهو جزء من تيار عالمي واسع وجارف لابد وأن يعم كوكبنا هذا في القرن الحالي .

والمعوقات التي تعترض سبيل التربية على حقوق الإنسان كثيرة ومتداخلة ، ويمكن أن نجملها في الأتي : معوقات فكرية وأيديولوجية – معوقات تربوية أكاديمية – معوقات اجتماعية – معوقات سياسية .

أولاً :– المعوقات الفكرية والأيديولوجية

يمكن تلخيص المعوقات الفكرية والأيديولوجية التي تعرقل مسيرة التربية على حقوق الإنسان بما يلي :-

1- **الجمود الفكري** المتمثل بالتقليد الأعمى ، والتمسك بالقوالب الذهنية الجاهزة ، وغياب العقل وهيمنة العاطفة والوجدان ، وقد أوجز الأستاذ حسن حنفي جذور ثقافتنا العربية والإسلامية، وأسباب جمودنا الفكري بما يلي :

1- التمسك بحرفية النص ، والتقيد بالتقليد وضيق الأفق ،ورفض التأويل ، وإنكار المجاز ، واستبعاد المتشابه .

2- تكفير المعارضة .

3- سلطوية التصور التي أكدتها فرقة الاشعرية منذ القرن الخامس الهجري ، وتحولت إلى تسلطية النظم الحاكمة والإعلام من شأن القمة على القاعدة .

4- تبرير المعطيات إذا لم يقف العقل في تراثنا أمام المعطيات محللاً إياها إلى عناصرها الأولية، ومركباً إياها أيضاً من جديد بل تمثلها وحولها إلى معقولات مبيناً اتفاق هذه المعطيات مع العقل .

5- هدم العقل ، وقد بدا ذلك بهجوم الفيلسوف حامد الغزالي على العلوم العقلية في القرن الخامس الهجري ، ثم بقضائه على الفلسفة وعدائه لكل اتجاه حضاري عقلاني وتنكره لعلم الكلام والحكمة ومنذ ئد سادت اللاعقلانية في حياتنا ، وظهرت في سلوكنا اليومي .- وانتهى حسن حنفي إلى القول إنَّ أزمة الحرية والديمقراطية هي أزمة تاريخنا في الألف سنة الأخيرة ، ومهمتنا اليوم إيجاد البدائل لكل ما لحقه ولكل ما هو أحادي الطرف ، والدخول في معارك التطورات وصراع القوالب الذهنية ، وإذا كنا نحاور الأعداء ، فالأولى لنا أن نتحاور فيما بيننا ، وأن يكون لكل منا الحق في التعبير عن نفسه ، وأن نستمع إلى آراء الآخرين .

2 – غموض مفهوم حقوق الإنسان لدى المفكرين والقانونيين العرب .

يتساءل المفكرون والقانونيون عند بحثهم عن حقوق الإنسان في الوطن العربي . أمن الضروري صياغة ميثاق لحقوق الإنسان العربي ، بحيث يتضمن مفهوماً متميزاً ، ويأخذ في الحسبان سمات الواقع الاجتماعي العربي ، ومنطلقاته الفكرية والفلسفية ..؟؟ أم يكتفي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزام به ؟ وقد ظهر هذا التساؤل بعد ما قدمت لجنة الخبراء أول مشروع لحقوق الإنسان إلى مجلس جامعة الدول العربية . وانقسمت الدول العربية إلى ثلاث فرق .

الفريق الأول قال بوجوب الأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية دون غيرها في تحديد مفهوم حقوق الإنسان ، وفريق ثان رفض عالمية حقوق الإنسان رفضاً باتاً ، ودعا إلى وجهة نظر قومية بحته ، وفريق ثالث رأى الجمع بين العالمية والخصوصية . القومية والإسلامية في حقوق الإنسان. وبسبب هذا الاختلاف حول مفهوم حقوق الإنسان ، أعدت ثلاث مشاريع لميثاق عربي لحقوق الإنسان لم يعتمد أي منها ، وظهر الخلاف بينهم على أولويات حقوق الإنسان ، فبآيها يبدؤون بالحقوق السياسية . أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية أو الثقافية .

ثانياً : المعوقات التربوية والأكاديمية

– بدأ التربويون والأكاديميون العرب بتدريس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى كليات الحقوق والجامعات والمعاهد العليا .مهملين أو مرجئين التربية على حقوق الإنسان في مراحل التعليم الأخرى، والمعروف أن فهم حقوق الإنسان وتعلمها عملية بطيئة ، وتحتاج إلى الترويج بين الممارسة والتأمل الفكري ، وأن معايشة حقوق الإنسان من الطفولة إلى المراهقة والشباب وممارستها أمران ضروريان لتعلمها وفهمها ، وهذا يعني معايشة حقوق الطفل في الحياة اليومية للأسرة والمدرسة بحيث ينشأ مواطناً

متمتعاً بحقوقه واعياً لمسؤولياته وواجباته في البيت والمدرسة والمجتمع ، وأن الغرض من التربية على حقوق الإنسان هو جعل هذه الحقوق مادة للدراسة وممارسة يومية في آن واحد ؛ وبذلك : يصبح تعليم هذه الحقوق عملية تربوية مستمرة طوال الحياة ، ويجمع التربويون على ضرورة إدخال مادة حقوق الإنسان في المقررات والموارد الدراسية التي يختص طبيعتها ذلك كالتاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية بالإضافة إلى الأدب والفلسفة واللغات الحديثة والعلوم الجنائية ، مع التركيز على العلاقة بين الفرد والمجتمع والمواطن ، والسلطات العامة ، والأخلاق والحريات والحياة الاقتصادية والعمل، وما زالت التربية على حقوق الإنسان في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية في الوطن العربي في مرحلة التأمل والتفكير ، ولم تخرج بعد إلى حيز الممارسة والتطبيق ، أما تدريس حقوق الإنسان في الكليات والجامعات العربية ، فقد اختلف أساتذة القانون فيه ، فالبعض يرى أن السبيل لتدريس مادة حقوق الإنسان في كليات الحقوق لا يكون بتخصيص مادة مستقلة يعتمد عليها وحدها في تعليم هذا الموضوع ؛ لأن حقوق الإنسان أصبحت اليوم متعددة ، ثم إنها متشعبة كثيراً بحيث لا يمكن جمعها في مادة واحدة ويصعب تدريسها من قبل أستاذ واحد ، ويقترح أن تدخل مفردات حقوق الإنسان في مفردات المواد الدراسية المختلفة في كلية الحقوق ، ولكن لا يمانع من تدريس حقوق الإنسان في مادة مستقلة عامة في كليات الجامعة الأخرى ، ويرى البعض الأخر أن الدراسة المثلى للقانون الدولي لحقوق الإنسان هي دراسته كمادة مستقلة عن القوانين الداخلية لحقوق الإنسان : فيما يقترح آخرون تدريس الحقوق والحريات العامة كمقرر مستقل من مقررات القانون العام .

ولا شك أن الخلاف بين أساتذة القانون العرب حول هذا الموضوع ناشئ عن خلاف في فهم طبيعة حقوق الإنسان وأن الصعوبات الأكاديمية في اعتقادنا نجدها في

النقص في عدد الأساتذة المؤهلين والمتدربين تدريباً وافياً في هذا المجال ، والنقص في المواد التعليمية والمراجع العلمية المتصلة بالموضوع .

المعوقات الاجتماعية :

من الملاحظ أن التربية على حقوق الإنسان لا تتم فقط في رياض الأطفال والمدارس والجامعات وإنما لابد وأن يكون للأسرة والمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان دور في هذه التربية ، مثلما يتأثر المجتمع ومؤسساته بهذه التربية يكون التأثير متبادلاً في الاتجاهين ، ولا شك أن في مجتمعنا العربي معوقات للتربية على حقوق الإنسان نجملها بما يلي :-

1- التخلف العام الذي يعتري المجتمعات والذي من شأنه أن يحول دون تحقيق الوعي لحقوق الإنسان والإحساس بأهميته في الحياة العامة والخاصة .ومن مظاهر هذا التخلف وأسبابه انتشار الفقر على نطاق واسع ، وارتفاع نسبة الأمية بين الناس ، وإذا كانت تقديرات المختصين تشير إلى نسبة الأمية بين سكان الوطن العربي تقترب من 50٪ أدركنا خطورة ذلك على تطوير التربية على حقوق الإنسان.

2- التقاليد والعادات وانتشار القيم المعارضة لحقوق الإنسان والمعوقة للتربية عليها .

إذ المعروف أن المجتمع العربي مجتمع تقليدي يهيمن فيه الأب على الأسرة هيمنة تامة، ويتمتع بسلطة مطلقة تعكس أثارها على الحاكم في علاقته بالمحكومين ، فإرادتهما مطلقتان ، ويتم التعبير عنهما في الأسرة والمجتمع بنوع من الإجماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع ، وتحتل المرأة في هذا المجتمع زوجة كانت أو ابنه أو أختاً منزلة متدنية ، وقد انعكس وضعها هذا على التشريعات والممارسات العملية في كل الأحول ، ومن الصعب في مجتمع تسوده عادات وتقاليد وقيم مستمدة من هذا الوضع أن ينشأ أطفاله وشبابه على حقوق الإنسان ، وغالباً ما يواجه الطفل أو الطالب تناقضاً

وتضارب بين ما يتعلمه في المدارس أو الجامعات من معلومات وممارسات عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، مع ما يلاحظه ويعيشه من انتهاك لهذه الحقوق في أسرته وبيئته الاجتماعية ، وينعكس أثر هذه الازدواجية على نشأته وبناء شخصيته

3- الولاءات الأسرية والقبلية والطائفية والجهورية :-

من أهم الخصائص التي تتسم بها المجتمعات العربية المعاصرة - أنها ترتكز على علاقات القرابة (صلة النسب أو المصاهرة) والعشيرة (القبيلة) والطائفة الدينية والمدنية والمنطقة الجغرافية ، ويلاحظ أن الفرد لا قيمة له إذا انقطع عن الأسرة أو العشيرة أو القبيلة أو الهوية ،فالدولة بالنسبة إليه لا تستطيع الحلول كلياً محل هذه البنيى الأولية التي توفر له الحماية وهي قوة غريبة عنه، والأسرة العربية تغرز الرعاية والولاء في نفوس أفرادها ، ولذلك يبقى الولاء الأول عند الفرد في هذه المجتمعات ولاء للأسرة والعشيرة والطائفة الدينية أو الجماعة .

ولاشك أن هذه الولاءات تتعارض في أكثر الحالات مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وتحول دون وعيه بهذه الحقوق وإدراكه لتلك الحريات ، وتعيق هذه الولاءات التربية على حقوق الإنسان

4- التفاوت في الدخول المالية والسلم الاجتماعية :

يظهر التباين في الدخول المالية للأفراد والأسر في المجتمعات العربية بصورة صارخة، وتبرز الفروق في الثروات شاهد على عجز الدولة عن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية ، وقد أدى هذا التباين وتلك الفروق إلى قيام عالمين مختلفين لهما تقاليدهما وعاداتهما - الخاصة بكل منهما في المجتمع الواحد ويزيد الوضع سوء في هذه المجتمعات العزل القائم بين الأثرياء والمحرومين على مختلف الصعد.. ولا يخفى أن هذا الوضع من المعوقات الأساسية للتربية على حقوق الإنسان ، كما أن التفاوت في

التطوير الاقتصادي والاجتماعي بين الأقطار العربية قد أدى إلى تباين في تقديرات رجال السياسة والفكر العربي لمراحل ممارسة الديمقراطية ودرجاتها من قطر إلى آخر

5- العنف والانفصال اللذان يسودان المخاطبة والحوار واللغة السياسية بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية :

يلاحظ أن ظاهرة التطرف والعنف السياسي والاجتماعي قد برزت بين الشباب في المدن أول الأمر ثم اتسع نطاقها وشملت المجتمع بأسره وكان من أسبابها تضخم عدد المتعلمين ، وانتشار البطالة في صفوفهم ، وفقدانهم الأمل في إصلاح حالهم ، فاتجه البعض منهم نحو أيديولوجيات تمجد العنف وترفض الحوار ، بعد أن أصابهم اليأس في تغيير مجتمعهم أو تحسين أحوالهم الشخصية والمعيشية ، واتجه البعض الآخر نحو الدين كملجأ أخير في محيط تخيلونه مماثلاً لبيئة الجاهلية عند بزوغ فجر الإسلام .. واتخذ هؤلاء التطرف والعنف سبيلاً لتغيير وأقعهم ومجتمعهم ورفضوا الحوار مع غيرهم وكثيراً ما ساعدت نظم التربية والتعليم في البلاد العربية على نمو مثل هذه الاتجاهات ذلك أن تلك النظم لا تساعد على تنمية التعبير الحر عن الرأي ، وغالباً ما تعتمد القسر والإكراه والتسلط في تعاملها مع الطلبة ، ويعد هذا العنف والتطرف من المعوقات الأساسية للتربية على حقوق الإنسان .

المعوقات السياسية والقانونية :-

1- الاحتلال العسكري بجميع أشكاله من المعوقات الأساسية لممارسة التربية على حقوق الإنسان ، فلا يمكن لأي بلد أو منطقة تخضع للاحتلال العسكري أن تتمكن من تربية أبنائها وشعبها على حقوق الإنسان، ولعل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى خير دليل ، كما أن الحروب الأهلية تحول دون ممارسة الشعوب التي تعاني منها لحقوقها السياسية وحرياتها ، ويستحيل في تلك الحروب أن

تتم التربية على حقوق الإنسان ، والمثال على ذلك جنوب السودان والحرب الأهلية اللبنانية .

2–عدم الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، فمنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية ، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمصادقة عليها ، لم توقع على هذين العهدين سوى تسع دول عربية ، وما زال التأجيل قائماً في مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان وكذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة ، وأيضاً الاتفاقيات الخاصة بالعمل الصادر عن منظمة العمل الدولية .

3– حالة التجزئة القائمة في الوطن العربي ، وتفكك النظام الإقليمي العربي أدت إلى تحلل معظم الدول العربية من الالتزامات الواردة في المعاهدات والاتفاقات والمواثيق العربية ، ولجوء كثير منها إلى الاستعانة بالقوى الأجنبية لحماية نفسها أو لحل الخلافات بينها ، ونشأت عن ذلك حالة من التبعية السياسية للقوى الأجنبية وعطلت بذلك عملية الالتزام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،كما أدى ضعف النظام الإقليمي العربي إلى حالة من الخوف والإرباك في كل دولة عربية ، بحيث احتل الأمن الداخلي ، والأمن الوطني المقام الأول في أولويات الدولة وتراجع الاهتمام برعاية حقوق الإنسان.

4– عدم كفاية الضمانات الدستورية والقانونية لرعاية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

لقد أشارت بعض الدساتير العربية صراحة إلى احترامها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعمل به ، بينما تضمنت دساتير أخرى العديد من هذه الحقوق ، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية ، وبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وذهب بعض الفقهاء إلى أن النصوص الدستورية أكبر ضمانة وأقصر طريقاً لحماية حقوق الإنسان ،

بينما يرى آخرون أن مجرد النص في الدستور على هذه الحقوق غير كاف لتطبيقه وممارسة هذه الحقوق ، كما يرى آخرون إلى أن وجود محاكم دستورية عليا ومحاكم عدل عليا في بعض الدول العربية للنظر في دستورية القوانين وتفسيرها لا يكفي لضمان رعاية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ؛ لأن هذه المحاكم لا تعلو على السلطتين التشريعية والتنفيذية ولا تخضع هاتان السلطتان لها مما أدى إلى مطالبة بعض القانونيين العرب إلى اقتراح إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان العربي تتمتع بصلاحيات واسعة للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كل قطر عربي على غرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان .

5- ضعف دور وسائل الإعلام العربية في التعريف بحقوق الإنسان - وذلك في عدم بيان دور التربية والتعليم في نشر المعارف الخاصة بحقوق الإنسان ، أو وضع برامج تعليمية وثقافية من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان استعداداً لممارستها والدفاع عنها ،وكذلك عدم الحث على تطوير الأساليب التربوية والمواد التعليمية وتوجيهها إلى الاهتمام بالعلاقة التبادلية بين قوانين حقوق الإنسان وسائر المشكلات الكبرى التي تعاني منها البشرية .

التوصيات

في التربية بصفة عامة

1- تزداد أهمية التربية يوماً بعد يوم وتتضح أهميتها في قدرة الإنسان على الحياة في المجتمعات المعاصرة ؛ فهي عامل ضروري للنجاح في الحياة وفي الحصول على المراكز الاجتماعية الرئيسية في المجتمع .

2- الحاجة إلى تربية تحث على الاستفادة من جميع العلوم والمعارف الإنسانية التابعة للنهوض بالأمة ورفع مستوى حياتها .

3- يجب أن ترتبط التربية بتراث الأمة وحضارتها العربية والإسلامية ، والاستفادة من سير أسلافنا ليكونوا نبراساً لنا في حاضرنا ومستقبلنا .

4-الحاجة إلى تربية تقوم على الإيمان بكرامة الإنسان وحقوقه التي أقرتها الكتب السماوية ومواثيق حقوق الإنسان ودساتير الدول .

في التربية على حقوق الإنسان

أشارت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أن احترام حقوق الإنسان يبقى رهين تربية دائمة تضطلع فيها المؤسسة التعليمية بدور مميز في مختلف مؤسسات التعليم لبقاء المثل المتفق عليها وتدعيمها مستقبلاً وفي كامل أنحاء، العالم ونظراً لمكانة التربية في بقاء مثل الإنسانية فقد أعيد طرح الموضوع في مناسبات عديدة كالمؤتمر العالمي الذي انعقد بفينا سنة 1978 م ، ومؤتمر اليونسكو الذي انعقد بمالطا سنة1997 م ، ومنذ هذا التاريخ إلى الآن وفي ضوء التحولات السريعة والعميقة التي شهدتها الساحة العالمية طرحت الإشكالية من جديد، التربية وحقوق الإنسان، وفي فلك هذه الحركة كانت الملتقيات والتوصيات التي نورد بعضها .

1- ضرورة توحيد المرجعيات الفلسفية وإسنادها كأساس لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق المكملة له .. منذ عام 1948 م إلى اليوم .

2- ضرورة تقارب المناهج التربوية على المستوى الوطني والعربي محوراً وأهدافاً ، عوضاً عن تأبيد الوضع الحالي الذي يطغى عليه تباعد النظم التربوية وحتى المعرفية .

3- ضرورة إنشاء نظام متكامل للتعليم والتربية في مجال حقوق الإنسان تتاح فرص الانتفاع به لجميع أفراد المجتمع ، وتشمل جميع مستويات التعليم وتشارك فيه على نطاق واسع مختلف الهيئات ووسائل الأعلام والمنظمات المختصة .

4- محاربة التقوقع الجغرافي واللغوي ،وضرورة إثراء اللغة الوطنية بغيرها من

اللغات وجعل النظام التربوي ساحة لقاء بين الحضارات والثقافات . ومختلف تجارب الشعوب وتعدد رؤاها الفكرية والسياسية لنقل المعارف وتحويلها من مجتمع إلى آخر بهدف تعميق التكامل والتفاعلات بين الذات والآخرين ، وبناء آليات التقارب والتفاهم بين الشعوب .

5- الوعي بالروابط المتينة بين حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية والسلم ،وتحليل الروابط وفهمها ، ثم تبليغها بأيسر السبل إلى المتعلمين بمختلف درجاتهم .

6- السعي عن طريق التربية والتعليم إلى إرساء دولة المؤسسات التي يسودها النظام والقانون وتتجاوز الأشخاص المحكومين وتتجسد في إطارها منظومة الحقوق الإنسانية المتنوعة وتتظافر فيها وجهات النظر والطاقات المختلفة على قاعدة المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين رجالاً ونساءً على حد سواء .

7- تدريس حقوق الإنسان بطرائق حديثة تأخذ بعين الاعتبار التطور الذهني للمتعلم وتساير أحدث التقنيات في المجال البيدغوجي ، وتعتمد أجدى الطرق في بناء المعارف ، وتتخذ أسلم المناهج لتقييم تلك المعارف وتنميتها بحيث يتوسع نظامها إلى فئات مهنية تعينها تلك الحقوق بوجه خاص ؛ لأن التدريب على حقوق الإنسان . يطرح مسألة تكوين العاملين في مختلف مناحي الإدارة العامة كالأجهزة القضائية وأجهزة الشرطة والقوات المسلحة بصفة عامة ، وبقدر ما تتحقق تربية هؤلاء على حقوق الإنسان تتوفر ظروف الأمن والطمأنينة في المجتمع ، وتنمو القدرة على احترام هذه المبادئ والدفاع عنها في كل مجالات النشاط .

8- يجب أن تتجه التربية على حقوق الإنسان إلى العائلات ، فالمواقف تجاه حقوق الإنسان تتكون منذ سن الطفولة وذلك يقصد إعداد الآباء لهذه الغاية عن طريق وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية .

الخاتمة

أعلنت الجمعية العامة في كانون الأول ديسمبر 1994 م الفترة من 1كانون الثاني يناير 1995 م إلى 31 كانون الأول ديسمبر 2004 م عقداً للأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، ووفقاً للأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، ولأغراض هذا العقد جاء تعريف التثقيف في مجال حقوق الإنسان " بالجهود المبذولة في مجالات التدريب والنشر الرامية إلى إيجاد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان من خلال نقل المعرفة والمهارات ، وتشكيل الاتجاهات الموجهة نحو:

أ- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

ب- التنمية الكاملة لشخصية الإنسان والشعور بكرامته .

النهوض بالتفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين الشعوب وجميع الأمم ، والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية .

د- تمكين جميع الأشخاص من المشاركة بصورة فعالة في مجتمع حر.

هـ- العمل على تشجيع أنشطة الأمم المتحدة من أجل صون السلم هذا ، وقد أسندت إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان مسألة تنسيق تنفيذ خطة العمل الدولية للعقد في كامل منظومة الأمم المتحدة ، ولحظة العمل خمسة أهداف هي :

1- تقييم الاحتياجات و صياغة الاستراتيجيات

2- وضع وتقدير برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي .

3- تطوير وتنسيق وضع المواد اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان .

4-تعزيز دور وسائط الأعلام الجماهيري .

5- تعزيز نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق العالم .

وتهتم الخطة بتشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات الوطنية والمحلية في مجالات المشاركة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية والأفراد وقطاعات عريضة من المجتمع المدني ، وعلى الصعيد الوطني تقضى خطة العمل على القيام ، بناءً على مبادرة من الحكومات أو المؤسسات ذات الصلة ،بإنشاء لجنة وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ،وينبغي لهذه اللجان أن تضم ائتلافاً عريضاً من الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ذات المسئولية عن وضع وتنفيذ خطة عمل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، وفي هذا الصدد قام مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوضع المبادئ التوجيهية لوضع خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، وتتضمن استراتيجية مقترحة لوضع خطة عمل وطنية منها

أ-إنشاء لجنة وطنية .

ب-إجراء دراسة أساسية /دراسة لتقييم الاحتياجات

ج-تحديد الأولويات وتعيين الفئات المحتاجة

د-وضع الخطة ، تنفيذ الخطة ، استعراض وتصحيح الخطة .

ويلاحظ أن هذه الخطة يجب أن تكون شاملة (من حيث المدى) وفعالة (من حيث الاستراتيجيات التعليمية) وطويلة الأجل ومستديمة .وذلك بمساعدة من الحكومات والمانحين الدوليين والبرامج الدولية ، وينبغي للحظة الوطنية أن تشمل المجتمع بجميع مستوياته ، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للتعليم الرسمي وغير الرسمي ، والبرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة للجماعات الضعيفة والجماعات المهنية ، والجماعات الأخرى التي تجهل كثيراً أن تؤثر على الدعوة في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن الجماعات التي يعهد إليها بتعزيز حقوق الإنسان ، وبناءً عليه ، توجه البرامج والمبادرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان لما يلي :

1- عموم الجمهور ، بجميع مستويات القراءة والكتابة والتعليم وذلك لضمان

إبلاغهم بحقوقهم ومسؤولياتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان .

2- الجماعات الضعيفة ، ومن ضمنها النساء والأطفال والمعوقين ، وكبار السن ، والاقليات ، اللاجئون والشعوب الأصلية ، والفقراء ، والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة أو الإيدز .

3- الشرطة وموظفو السجون ، والمحامون ، والقضاة ، المعلمون ، وواضعو المناهج والقوات المسلحة ، وموظفو التنمية ، والموظفون المدنيون الدوليون ، ووسائط الإعلام ، والمسؤولون الحكام والبرلمانيون ، والجماعات الأخرى التي تكون في وضع جيد يمكنها من ضمان أعمال حقوق الإنسان

4- المدارس والجامعات والبرامج والمؤسسات المهنية والحرفية التي ينبغي تشجيعها ومساعدتها على وضع مناهج حقوق الإنسان والمواد التعليمية والفنية المناسبة للاستفادة منها في التعليم الرسمي على مستويات التعليم لصغار الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي وتعليم الكبار .

5- مؤسسات المجتمع المدني المعينة بما فيها المنظمات غير الحكومية ، ومنظمات العمال وأصحاب العمل واتحادات العمال ،ووسائط الأعلام الجماهيري ، والمنظمات الدينية ، والمنظمات المجتمعية والأسرية ومراكز الخبرة والتدريب وغيرها من المؤسسات التي ينبغي تشجيعها ومساعدتها على وضع البرامج غير الرسمية ، وذلك من أجل إدخال جانب التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن هذه البرامج،. هذا والهيئات المنشأة بمعاهدات هي من القنوات الطبيعية لتنفيذ خطة العمل لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه الهيئات في رصد تطبيق الدول لمعاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة على الصعيد الوطني ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ؛ وتبعاً لذلك تقيم هذه الهيئات علاقة اتصال

مباشرة مع الدول الأطراف وتشجع على قيام هـذه الهيئات علاقة اتصال مباشرة مع الدول الأطراف وتشجع على قيام حوار بناء مع ممثلي الحكومات .

وقد أنشئت إلى الآن ست هيئات من هذا النوع مرصد المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان ومن المتوخى أن تقوم هذه الهيئات على تشجيع النهوض بالتعليم في مجال حقوق الإنسان لعدة ظروف، ومنها تقدم توصيات ملائمة إلى الدول وإلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأفراد الآخرين العاملين في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى دعت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان إلى دعم جهود المفوضية السامية لتنفيذ خطة العمل ولفتت الانتباه إلى الالتزام الدولي بتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يقع على عاتق الدول الأطراف في المعاهدات ، وعلى وجه أكثر تحديداً شجعت الجمعية العامة في أحد قراراتها في دورتها الثانية والخمسين الهيئات المنشأة بمعاهدات على أن تشدد لدى دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف على التزامات الدول الأطراف بالنسبة للتثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان ، وأن يظهر هذا التشدد في تعليقاتها الختامية (القرار 127/52 المؤرخ في 12 كانون الأول / ديسمبر 1997م) .

المراجع

باللغة العربية :-

1- د . أحمد صادق الجهاني ، نحو طريق أفضل لتدريس مادة حقوق الإنسان في الجامعات العربية . المجلد الرابع بيروت دار الملايين 1989 م.

2- د. إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية - دار الشروق للنشر والتوزيع ، جدة 1982 م.

3- د . إبراهيم ناصر أسس التربية ط2 - عمان للنشر والتوزيع عمان، 1989 م .

4- د . إبراهيم ناصر التربية المدنية (المواطنة) مكتبة الرائد العلمية ،عمان، 1993م.

5- د . حسن حنفي الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديموقراطية في وجداننا المعاصر ، وعلم الدين هلال وآخرون . الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن ، العربي بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 م.

6- د . حفيظة شقيرا - الاتفاقات الدولية وحقوق المرأة في العالم العربي، (دار العلم للملايين)، 1989م.

7- جون ديوى الديمقراطية والتربية ، ترجمة : نظمي لوقا ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1989م.

8- جورج شهلا ورفاقه ،الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية ،ط3 -بيروت ،1972م.

9- راجي أبو شقرا . مشكلات التعليم العالي في الدول العربية - مستقبليات - العدد 3، المجلد 21 ،1991 م.

10- صلاح الدين عامر، حقوق الإنسان وبرامج دراسة القانون الدولي العام في كليات الحقوق بالجامعات المصرية . بيروت، دار العلم للملايين، 1989 م.

11- عبد العظيم وزير - تدريس حقوق الإنسان في كليات الحقوق بالجامعات العربية، المجلد الرابع ، بيروت ، دار العلم للملايين، 1989م .

12- محمد يوسف عصفور - ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية ومصرية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 م.

13- علم الدين هلال وآخرون . الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 م.

14- محمد شريف بسيوني - ورفيقاه ، محررون - حقوق الإنسان- أربع أجزاء ، بيروت، دار العلم للملايين، 1989 م.

15- محمود عاطف البنا . تعليم حقوق الإنسان في إطار دراسات القانون العام ،المجلد الرابع - بيروت، دار العلم للملايين، 1989 م.

16- محمد عياط - تقرير حول تدريس حقوق الإنسان بكلية العلوم القانونية والاجتماعية بفاس ندوة عمداء كليات الحقوق في الوطن العربي حول تدريس حقوق الإنسان م أكتوبر سنة 1991م.

17- مصطفى كامل السيد . مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي - مركز دراسات الوحدة العربية المجتمع المدني في الوطن العربي ، ودورة في تحقيق الديموقراطية - بيروت، 1992 م.

18- هاشم أبو زيد الصافي.الأمية في الوطن العربي - عمان،منتدى الفكر العربي 1989 م .

مراكز وندوات :-

- اليونسكو : اتحاد المحامين العرب - المنظمة العربية لحقوق الإنسان - تقرير عن التعليم والإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، القاهرة ، 1989 م.

- المعهد العربي لحقوق الإنسان - استبيانات من بعض جامعات الوطن العربي ومعاهده 1993م.

- المعهد العربي لحقوق الإنسان - استشارة موجهة للمنظمات العربية غير الحكومية حول دورها في التربية على حقوق الإنسان .

- اليونسكو - مجلة مستقبليات - تصدير المجلة، العدد 3 ،المجلد 21 ، 1991م.

- اليونسكو - رابطة الجامعات الأفريقية - والكلمة التي ألقاها " مايروف " حول التنمية المؤسسة للتعليم العالي في أفريقيا - أكرا - غانا ، 1991 م.

باللغة الأجنبية :-

- Richard Pierre Claude, Human Rights Education
The Case of the Philippines: Human Rights guarterey N, 13 1991.
UNESCO: Human Rights. Teaching. VOL V1 1987 Paris – 188.